جامعة عبد الرحمان ميرة –بجاية-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام

جهود الأمم المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني االإسرائيلي

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص القانون الدولي العام

من إعداد الطلبة

- بلحبيب عماد سعيد
- بلبشير وفاء

تحت إشراف الأستاذ

بوخلو مسعود

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ/ة/:.....بلول جمال ...أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ----------رئيسا

الأستاذ: بوخلو مسعود، أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية --------مشرفاومقررا

الأستاذ/ة/:...شراد محمد.....أستاذ محاضر قسم "أ"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ----------ممتحنا

السنة الجامعية: 2023-2024

قال تعالى:

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾

الإسراء:80

شكر و تقدير

بعد حمد الله و شكره و على نعمة العلم و كل النعم، نتقدم بأسمى أيات الشكر و عظيم الإمتنان للأستاذ "**بوخلو مسعود**" على تفضله الإشراف على هذا العمل، وعلى توجيهاته و سداد أرائه و نصحه طيلة إعدادنا هذه المذكرة، فكان نعم المرشد و المؤطر بتواضعه، فجزاه الله خير الجزاء و أطال الله في عمره.

كما نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل ومناقشته.

وإلى كل من دلنا ومد لنا يد العون في سبيل إنجاز هذا العمل.

- عماد، وفاء-

الإهداء

بعد مسيرة دراسية دامت سنوات أين إلتقينا الكثير من الصعوبات و المشقة و التعب،ها نحن اليوم واقفون على عتبة تخرجنا و نرفع قبعاتنا بكل فخر ،فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا ،لأنك وفقتنا على إتمام هذا العمل.....أهدي هذا النجاح

إلى الذي زين إسمي بأجمل الألقاب،من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم و المعرفة، سندي و ملاذي بعد الله ، إلى فخري و إعتزازي والدي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها التي إحتضنني قلبها قبل يدها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى القلب الحنون، والشمعة التي لا طالما ولا تزال تضيئ لي الليالي بنورها،

سر قوتي وملاكي أمي

لكل من كان عونا و سندا في هذا الطريق ولكل من كان له يد عون في مذكرتي و لكل من شاركني لحظات كتابتها و تحضيرها جزاكم الله خيرا .....أهديكم هذا النجاح

قائمة المختصرات

أولا : باللغة العربية

م ت ف : منظمة التحرير الفلسطينية

م ا م : منظمة الأمم المتحدة

ج د : مجلد

ص: صفحة

ط: طبعة

ثانيا: باللغة الفرنسية

p-p page

unsc: united nation security council

unccp: united nations conciliation commission for Palestine

مقدمة

لعبت الأمم المتحدة دورا محوريا في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي منذ نشأته، ومن بين أولى تدخلاتها إصدار الجمعية العامة للقرار رقم 181 عام 1947، الذي دعا إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية والأخرى عربية، رفضت الدول العربية والفلسطينيون القرار بينما قبلته الحركة الصهيونية، وهو ما أدى بالإسراع في الإعلان عن قيام دولة إسرائيل عام 1948 ونزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين.

ويعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من بين النزاعات الأكثر تعقيدا وتأثيرا في العالم العربي والشرق الأوسط بشكل عام، منذ نشوب الصراع في عام 1948، لعبت الأمم المتحدة دورا حيويا ومستمرا في محاولة لتسوية هذا النزاع المستعصي وتحقيق السلام بين الجانبين المتنازعين، وعلى مر السنين واصلت الأمم المتحدة تعزيز الحوار والتعاون بين الفلسطينيين والإسرائيليين، من خلال إنشائها لجان خاصة و عقدها لعدة مؤتمرات بهذا الخصوص، وكذلك من خلال تقديم الدعم الإنمائي والإنساني للفلسطينيين في المناطق المتأثرة بالنزاع.

شهدت الساحة العسكرية الفلسطينية تصاعدا في الاحداث مع الهجوم الكبير الذي شنته كتائب القسام التابعة لحركة حماس ضد إسرائيل في 7اكتوبر 2023 و تسبب هذا الهجوم في زلزال سياسي و عسكري واسع النطاق، كان له تاثير كبير على الشعب الفلسطيني ،خصوصا على قطاع غزة، حيث ردت إسرائيل بقوة عبر شن هجمات جوية و برية و فرضت حصارا مشددا على القطاع ، حيث كان لها اثار سلبية قوية على الشعب الفلسطيني وهذا ما أدى على تفاقم الأوضاع الداخلية.

أحدثت العملية العسكرية الكبيرة التي شنتها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس ضد إسرائيل فجر 7 أكتوبر من 2023 زلزالا أمنيا وسياسيا مدويا في إسرائيل، وكان لها أثار سلبية قوية على الشعب الفلسطيني و بالأخص في غزة ، وتم إخضاع قطاع غزة البالغ عدد سكانه 2,4 مليون نسمة، لحصار بري وجوي وبحري من طرف إسرائيل منذ تقلد حماس بالسلطة فيه عام 2007

تعد موجة العنف الأخيرة التي تشهدها المنطقة كونها الأكثر دموية منذ بدء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني قبل أكثر من 75 عاما.

قد تعاني الأمم المتحدة من قيود مالية وموارد محدودة ،الأمر الذي يؤثر على قدرتها على التدخل الفعال في النزاعات، و من الصعب في بعض الأحيان تلبية احتياجات الأطراف المتضررة وتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار المطلوبة.

تكمن أهمية دراسة موضوع جهود الأمم المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في فهم التحديات والمعوقات التي تواجه عملية السلام وتحقيق العدالة في المنطقة، وهذا يمكن أن يسهم في تحديد النقاط الضعيفة وتحديد الإجراءات المحتملة لتحقيق نتائج أفضل في المستقبل كما تساعد على استخلاص الدروس والتعلم من الخبرات السابقة في تسوية النزاعات الدولية، حيث يمكن لهذه الدروس أن تساهم في تطوير أفضل الممارسات والسياسات لتعزيز السلام والعدالة في المناطق الأخرى التي تشهد نزاعات مماثلة، قد يكون البحث في جهود الأمم المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أساسا لاتخاذ القرارات السياسية المستقبلية وتوجيه السياسات الدولية،

ويمكن أن تساهم النتائج والتوصيات الناتجة عن الدراسة في تشكيل السياسات والإجراءات التي تعزز فرص السلام والعدالة في المنطقة.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة جهود الأمم المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و فهمها و تحليلها بشكل شامل، واستعراض التاريخ والتطورات المتعلقة بهذا النزاع، ومناقشة دور الأمم المتحدة في محاولة تحقيق السلام والعدالة في المنطقة ،حيث يسعى الباحثون إلى فهم الجهود

المبذولة من قبل الأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات والمشاريع والجهود الدبلوماسية والوساطة التي تمت في إطارها .

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى ما تحظى به من أسباب ذاتية و موضوعية وهي كما التالي جهود الأمم المتحدة من دور هام في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، ودراسة هذه الجهود تساعد في فهم التطورات والتحولات السياسية والقانونية على مر الزمن، كما يمكن للباحث في جهود الأمم المتحدة أن يسلط الضوء على العوامل والمؤثرات التي أدت إلى عدم تحقيق تسوية دائمة حتى الآن، وبالتالي يمكن أن يساهم في توجيه الجهود المستقبلية لتحقيق السلام، ويمكن للدراسة أن تسلط الضوء على دور المجتمع الدولي والأمم المتحدة في تعزيز العدالة وحقوق الإنسان والتسوية السلمية للنزاعات، وبالتالي تعزيز القيم الأساسية للمجتمع الدولي.

وقد اعتمدنا لدراسة هذا الموضوع أسلوب السرد التاريخي للأحداث وتحليلها وفقا لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعاصر على الخصوص، ومدى شرعية تلك الاحداث مع مبادئ القانون

الدولي، وتجدر الاشارة إلى أن دراستنا هي دراسة قانونية سياسية، حاولنا ربطها بالقانون الدولي العام منذ أن دخل اسم فلسطين في ملفات المجتمع الدولي في فترة الحرب العالمية الأولى.

كما اتبعنا المنهج التحليلي لدراسة وبيان الوقائع المادية، وكذا تفسير وتحليل النصوص القانونية والقرارات الصادرة عن الهيئة الأممية، وكذا مجلس الأمن وبيان الطبيعة القانونية وكذا المنهج الوصفي لتبيان وتجسيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني واتفاقيات أوسلو وغيرها، وتحديد مدى تجسيد هذه النصوص على أرض الواقع، وإظهار مدى أهمية هذه القرارات في تحقيق سلام وكذا قيام

الدولة الفلسطينية في ضوء اتفاقيات أوسلو ومدى تجسيد اتفاقيات أوسلو لحقوق الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن وفي ظل يهودية الدولة وكذا صفقة القرن.

من خلال كل ما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى وفقت هيئة الأمم المتحدة في رسم أفاق لفض النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل تباين المواقف الدولية

وللإجابة على هذه الإشكالية ومن أجل التمكن من الإلمام بجميع جوانب هذه الدراسة، قسمنا مذكرة البحث إلى فصلين:

الفصل الأول تم تخصيصه لدراسة الإطار العام للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والذي ينقسم إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تاريخ النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أما المبحث الثاني فخصص لدراسة مبادرات الأمم المتحدة لتسوية النزاع.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى مساهمة المنظمة الأممية في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، و من خلال تبيان مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم في المبحث الأول وأما المبحث الثاني فتطرقنا فيه التحديات التي تواجه جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع.

الفصل الأول:

الإطار العام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

منذ بداية القرن التاسع عشر شهدت منطقة الشرق الأوسط تحولا كبيرا في المجالين السياسي والإستعماري، حيث بدأت الدول العظمى في شن حملات عسكرية نحو هذه المنطقة. وذلك بسبب الإعتبارات التاريخية والسياسية والعقائدية، في حين وضعت فلسطين كأحد المشاريع الأساسية التي سعت إلى تطبيقها والسيطرة عليها، بينما كانت فلسطين خلال تلك الفترة تحت السيطرة العثمانية، وعند إنهيار الدولة العثمانية إستغلت القوى البريطانية الفرصة للتأثير على تلك المنطقة، ونتيجة لذلك أصبحت فلسطين في فترات مختلفة تحت سيطرة مختلفة.

و بعد ذلك تم تحويلها الى وطن قومي تحت ظل العديد من الدول وصول الى فترة الإحتلال الإسرائيلي، بعد رفع بريطانيا ولايتها على المنطقة حيث سعت إسرائيل الى إنشاء دولة يهودية على الأراضي الفلسطينية، و قد ظهر ذلك خلال عقد مؤتمر بازل بسويسرا عام 1897، والذي أسسه الصهيوني الروسي ثيودور هرتزل، و الذي كان هدفه الأساسي قيام دولة يهودية في فلسطين، و قد اسفر هذا المؤتمر عن اصدار (بروتوكولات بازل) التي المتضمنة خططا لتحقيق ذلك الهدف، وهو ما يعتبر بادئة الحركة الصهيونية الحديثة.

اما بالنسبة لعلاقة الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية فتعود الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، منذ ذلك الحين تبنت الأمم المتحدة عدة مساعي لحل النزاع، وتحقيق السلم في المنطقة من خلال مجموعة من المبادرات و القرارات لحل الصراع القائم بين فلسطين و إسرائيل، ومن بين المبادرات التي قامت بها المنظمة الأممية لمجلس الامن و قرارات الجمعية العامة كما اصفرت عن عدت مشاريع كان هدفها دعم القضية الفلسطينية، حيث مس اهداف هذه المبادرات في تحقيق حل عادل ودائم للصراع، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب دولة إسرائيلية على أساس الحدود المعترفة بها دوليا.

المبحث الأول:

جذور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

إن ظهور الحركة الصهيونية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر والتي تغنت بإنشاء دولة يهودية في ارض فلسطين التاريخية، وظهر ذلك جليا خلال عقد مؤتمر بازل بسويسرا سنة 1897 و دعا حينها تيودور هرتزل الى جمع شتات اليهود وإقامة وطن قومي في الأراضي الفلسطينية المقدسة التي تعتبر بالنسبة لهم ارض الميعاد.

حيث لم تكن ارض الميعاد مقصورة على دولة استعمارية بعينها بل كانت هدفا استراتيجيا لجميع القوى الاستعمارية وقادتها العسكريين والسياسيين الذين تطلعوا لبسط نفوذهم وتوسيع مشاريعهم الامبريالية في المشرق ولقد ايدت القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية قيام المشروع الصهيوني استنادا الى المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الصهاينة ودولة بريطانيا من خلال تأكيد وزير خارجية بريطانيا (جيمس أرثر بلفور) بأن المملكة المتحدة قطعت عهدا على نفسها بإقامة دولة لليهود في فلسطين وهذا ما عرف عليه لاحقا بوعد بلفور الذي كان وراءه دوافع استعمارية لهذه الدولة الأوروبية خصوصا بعد اكتشاف النفط في تلك المنطقة وموقعها الجيوستراتيجي ولقد اتسم موقف الغرب بالدعم الكبير لإقامة المخطط الصهيوني وإقامة دولة يهودية وكان الهدف من هذا الدعم هو زرع كيان غريب في المنطقة العربية ولتستغل بريطانيا اكثر من غيرها من الدول الأوروبية وإقامة كيان سياسي ذو طابع ديني تحت شعار (العودة الى ارض الميعاد)

المطلب الأول:

السياق التاريخي للنزاع

يعتبر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي أحد أكثر الصراعات تعقيدًا وأطولها في التاريخ الحديث، و الذي يتجلى في تصارع الحقوق والمطالب السياسية والقانونية للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويعكس تاريخاً معقداً ومتشابكاً من الأحداث والتحولات التاريخية, إن فهم السياق التاريخي لهذا النزاع يعد أمرًا أساسيًا لأي تحليل قانوني للقضايا المرتبطة به، فالتاريخ يشكل الإطار الذي نستند إليه لفهم الأسباب والمسببات والتطورات التي أدت إلى النزاع الحالي، ويسهم في تحديد المسار الذي قد تسلكه الجهود القانونية والسياسية لحل الصراع[1].

بدءًا من الفترة العثمانية وصولاً إلى الوضع الحالي، سنركز على الفترات والأحداث الرئيسية التي شكلت هذا النزاع، مع التركيز على تأثيراتها القانونية الدولية[2].

أولا : الفترة العثمانية 1516-1917 : في هذه الفترة، كانت فلسطين جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، وقد شهدت فلسطين استقرارًا نسبيًا تحت حكم الدولة العثمانية، لكن مع وجود توترات محلية بين أطياف السكان .

ثانيا: الانتداب البريطاني1917-1948: بعد الحرب العالمية الأولى، استولت بريطانيا على فلسطين وأصبحت السلطة الانتدابية وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي، خلال هذه الفترة، اندلعت الاضطرابات والصراعات بين السكان العرب واليهود في المنطقة، و كانت مدينة القدس

[1] **محسن صالح**، المقاومة الفلسطينية إذ تجدد شرعيتها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين، 2021، https://www.alzaytouna.net/2021/05/18/#.YKPmctIzZH0، تم الاطلاع على الموقع يوم 2024/05/23 على الساعة 12:30.

[2] **عبد الغني سلامة**، الاستراتيجية الفلسطينية،، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث الفلسطينية، في: **https://www.prc.ps//#_ednref3**

عاصمة الإنتداب حيث كان يسكن فيها المندوب السامي البريطاني "هربرت صمونيل"و كانت تتواجد فيها مؤسسات حكومة الإنتداب[1].

ثالثا: تأسيس إسرائيل والهجرة اليهودية1948: شهدت هذه الفترة إعلان القادة اليهود لقيام دولة إسرائيل في 14 ماي 1948، مما أدى إلى تصاعد الصراع العربي الإسرائيلي وتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين، الذين أصبحوا لاجئين.

رابعا: حروب العرب الإسرائيلية 1948، 1956، 1967، 1973 :شهدت فلسطين حروب بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، مما أدى إلى تغيير حدود المناطق المتنازع عليها وزيادة التوترات في المنطقة.

الفرع الأول: قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية

قام وزير الخارجية البريطاني في 02 نوفمبر1917 بإصدار إعلان فيه دعم الحكومة البريطانية لإقامة "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين[2]، وجاء في نص رسالة بلفور ما يلي: ""إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".

بعد انتداب بريطانيا على فلسطين، تزايدت الهجرة اليهودية إليها، مما أدى إلى زيادة التوتر والصدامات مع السكان العرب المحليين في عام 1947، قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى

[1] **عرفات عبد الخبير الرميمة**، الصراع العربي الإسرائيلي جذوره وأفاقه، 2022، ص64.

[2] وزارة الخارجية في 2 نوفمبر / تشرين الثاني سنة 1917، تعتبر الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية البريطانية عام 1917 إلى اللورد ليونيل روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة والتي عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين. وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهدا بإقامة دولة لليهود في فلسطين. آرثر بلفور.

دولتين، واحدة لليهود والأخرى للعرب وفي 14 مايو 1948، أعلنت إسرائيل استقلالها وقيام دولتها على جزء من الأراضي الفلسطينية.[1]

هذا الإعلان أدى إلى اندلاع حرب العرب–إسرائيل الأولى (1948–1949)، والتي إنتهت بهزيمة الجيوش العربية وسيطرة إسرائيل على 78% من أراضي فلسطين التاريخية، نتج عن ذلك تشريد وهجرة أكثر من 700,000 فلسطيني من ديارهم، ما أصبح يُعرف باسم "النكبة" التي تشير إلى عملية تهجير وتشريد الفلسطينيين من ديارهم في أعقاب قيام دولة إسرائيل في عام 1948، لجأ الفلسطينيون المشردون إلى دول الجوار مثل الأردن ولبنان وسوريا، ولم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم، عملية التهجير والتشريد هذه أدت إلى إنشاء مخيمات للاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة، وشكلت صدمة كبيرة للشعب الفلسطيني وهزت أركان هويتهم الوطنية والثقافية[2].

ولا يزال ملف اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة إلى ديارهم من أبرز القضايا العالقة في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وبذلك فإن النكبة كانت كارثة إنسانية وسياسية كبرى طالت الشعب الفلسطيني، وما زالت تداعياتها واضحة حتى الآن.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 زادت درجة وحدة الهجمات الصهيونية ضد القوات البريطانية في فلسطين، وهو ما دفع بريطانيا الى إحالة القضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة، وتبعا لذلك أنشأت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين (UNCCP) والتي تضم 11 عضوا حيث قدمت هذه اللجنة تقريرها في 8 سبتمبر اذ أيد معظم أعضائها فكرة تقسيم فلسطين في حين اقترح أعضاء آخرون حلا فيدراليا[3].

---

[1] **سعيد طلال الدهشان**، كيف نقاضي إسرائيل المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائهم بحق الفلسطينيين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017، ص175.

[2] **غازي حسين**، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص143.

[3] https://www.trtarabi.com/expliners:.

القضية الفلسطينية، حكاية الصمود و البحث عن الحقوق، إطلع عليه يوم 20أفريل 2024، على الساعة 12.00

غير أن الهيئة العربية العليا رفضت رفضا تاما فكرة إقتراح التقسيم، ولكن من الجهة الأخرى وافقت الوكالة اليهودية على ذلك الإقتراح، وأعلنت الولايات المتحدة وكذا الإتحاد السوفياتي على دعمها لقرار التقسيم وفي 29 أكتوبر أعلنت الحكومة البريطانية عن قرارها بمغادرة أراضي فلسطين خلال ستة أشهر في حال عدم التوصل الى حل مقبول من العرب والصهاينة[1].

وفي الفترة التي تلت إرتفعت وتيرة العمليات العسكرية من طرف كل المتورطين في هذا الصراع حيث أن الصهاينة كان لهم خطط محكمة وهدف معين وسعوا إلى تنفيذها بعناية إذ إستغلوا الفرصة للسيطرة على جميع المناطق التي إنسحبت منها القوات البريطانية وبلفعل إستطاعت القوات الصهيونية إحتلال مساحات تفوق بكثير المساحات المخصصة لهم وفقا لقرار التقسيم.

وبتاريخ 13 ماي أرسل حاييم وايزمان رسالة الى الرئيس الأمريكي هاري ترومان مضمونها وفاءه بلوعد الذي أعطاه "ألا وهو الاعتراف بدولة إسرائيل "وفي 14ماي تم الإعلان على قيام دولة إسرائيل في تل أبيب على الساعة الرابعة بعد الظهر، وبعد هذا القرار غادر المندوب البريطاني مقره الرسمي في القدس متوجها الى بريطانيا وبعدها بيوم انتهى الإنتداب االبريطاني في فلسطين، وأصبح إعلان قيام دولة إسرائيل نافذ المفعول وبالرغم من ذلك استمرت النزاعات والصراعات بين الكيان الإسرائيلي والدول العربية المجاورة[2].

ومع نهاية الحرب أصبحت إسرائيل واقعا، بحيث انها إستولت على مساحات تفوق بكثير تلك التي كانت مقررة لها وفقا لقرار التقسيم، وكانت قد إحتلت من فلسطين السهل الساحلي بالكامل بإستثناء قطاع غزة الذي كان تحت سيطرة مصر آنذاك، أما بالنسبة عن جيش الدفاع الإسرائيلي فقد تأخر قرابة ما يعادل الأسبوعين لدخوله إلى فلسطين، وهذا بعد إعلان قيام دولة إسرائيل.

[1] **عاشور موسى**، الاستيطان في ضوء القانون الدولي (حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجا)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014، ص70.

[2] **غازي حسين**، مرجع سابق، ص52.

وبعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل أتت ردود الأفعال الدولية بين مؤيديين ومعارضين لقيامها و لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية الدولة الأولى التي باركت ذلك الإعلان، حيث بعد قيام دولة إسرائيل ببضع دقائق أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان عن تأييده وإعترافه بدولة إسرائيل و لم تكتفي الولايات المتحدة بتأييدها المعنوي فقط بل وأكدت بدعم دولة إسرائيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا وللتذكير فلا يجب نسيان أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي أنشأت بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة [1].

وكما أكد الإعلان أن هذا الإعتراف الصادر بحق الشعب اليهودي في تأسيس دولته لا يمكن الطعن فيه، وقد إعتبرت إسرائيل أن أي مسعى للتوفيق من طرف لجنة التوفيق الفلسطينية، ينبغي ألا يمس الحدود التي تضمنها قرار التقسيم [2].

الفرع الثاني: دواعي نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

نشأة م ت ف عام 1964 جاءت كنتيجة للظروف السياسية والقانونية الصعبة التي واجهها الشعب الفلسطيني بعد نكبة عام 1948 وتأسيس دولة إسرائيل، وتهدف المنظمة السياسية الرائدة تهدف إلى تمثيل الشعب الفلسطيني على الساحة الدولية والقانونية، والعمل نحو استعادة حقوقهم المشروعة، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير ولقد تم انشائها عقب قرار صدر من طرف القمة العربية الثالثة التي عُقِدَت في القاهرة مصر، في مايو 1964، تمت الموافقة على

[1] The jewish plan for palestine , memoranda and statements presented by the jewish agency of Palestine to the UNSC on Palestine , Jerusalem, 1947; page 57.

[2] **محمد إسماعيل علي السيد**، مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيليةفي فلسطين، دراسة في اطارالقانون الدولي العام ،عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع،1975، القاهرة، ص241

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بناءً على مقترح من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وتم رسمياً اعتماد القرار رقم 99 الذي أسس المنظمة[1].

أسست منظمة التحرير الفلسطينية لتكون الهيئة الرئيسية لتوحيد الجهود الفلسطينية وتوجيهها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما تعمل على تمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية ورفع قضيتهم وحقوقهم.

اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ركيزتين أساسيتين: الأولى تمثلت في تطلع فلسطين نحو إنشاء دولتهم الخاصة، والثانية في موافقة الحكومات العربية على الاعتراف بدولة الفلسطيني ودعمه وتأسيس الهياكل الأساسية وفتح المكاتب في العواصم العربية، بالإضافة إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطين، وكانت جهود رئيس اللجنة التنفيذية وأعضائها وكل الذين ساهموا في بناء المنظمة كانت ثمرة عمل متواصل على تأسيس هياكلها وفقا لأسس قوية، بما في ذلك تشكيل المجلس الوطني ومجلس إدارة الصندوق القومي.

تمحورت اهتمامات المرحلة الأولى بشكل أساسي حول القضايا المتعلقة بالنضال السياسي والعسكري، فضلاً عن الجهود التعبئة التي كانت تخدم هذه الأهداف المباشرة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى حالة المنظمة ككيان أخلاقي يفتقر إلى السلطة الشرعية الكافية لتمثيل الفلسطينيين، وذلك خوفًا من أن تقوم الحكومات المضيفة للفلسطينيين بالتدخل في شؤونهم، وقد نجحت المنظمة بقيادة الشقيري في الحفاظ على وجودها وإستقطاب اهتمام القوى الفلسطينية[2]، حتى أن دورات المجلس الوطني الثلاثة التي عُقدت في فترة الشقيري، تحولت إلى ندوات واسعة للعمل السياسي

[1] **محسن صالح**، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص13.

[2] أحمد أسعد الشقيري "هو رجل سياسي فلسطيني، وهو مؤسس و أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، شغل قبل ذلك منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية، وكان يدعو إلى الكفاح المسلح كونه الوسيلة الوحيدة لحل القضية الفلسطينية" .

ورغم هذا التحول، فإن وجود المنظمة نفسه والأنشطة التي دفعت بها، ساهم في تعزيز دور العمل الوطني الفلسطيني[1].

نجح الشقيري، بفضل دعم مصر، في تعزيز مكانة المنظمة وتغيير صورتها في العالم العربي وأوساط الرأي العام الفلسطيني، وكما ونجح أيضًا في إبقاء المنظمة بعيدة عن التأثيرات السياسية في العالم العربي من خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، وركز جهوده على تطوير الهوية الفلسطينية وبناء هيكلية حقيقية للشعب الفلسطيني.

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية في سنواتها الأولى مستقلة ذاتياً، بل كانت في حاجة إلى التروي بحذر، لكي تضمن بقاءها، وهو ما نجح أحمد الشقيري في إنجازه، إذ لم يجعلها أداة في النزاعات العربية، وهو يلمح إلى ذلك، قائلاً: "ولدت المنظمة على فراش مؤتمر القمة، أسيرة الظروف العربية"، إلا أن فترة قيادته شهدت خلافات مع الأردن خاصة ولكن الوساطة العربية أفلحت في وقف الحملات الإعلامية بين الطرفَين، وبادر أحمد الشقيري إلى زيارة الأردن في نهاية عام 1965، غير أن زيارته لم تفلح بل ازدادت حملة الأردن على المنظمة حتى إنه طالب بحلها في يونيو 1966، وتشكيل منظمة أخرى وفق أُسُس جديدة؛ ليصبح الكيان الفلسطيني عاملاً إيجابي[2].

[1] **ناظم محمد بركات**، موقف القانون الدولي من الاستيطان الإسرائيلي في القدس، جامعة اليرموك، ص07.

[2] **بلال محمد صالح إبراهيم**، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010، ص49.

المطلب الثاني:

مراحل تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

يعد النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أكثر النزاعات المعقدة والمستمرة في العالم المعاصر، يعود أصله إلى أواخر القرن التاسع عشر عندما بدأ الصهيونيون في الهجرة إلى فلسطين، مما أدى إلى تصادم مع السكان العرب المحليين، بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، أصبحت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وقد ساهمت سياسات المندوب السامي البريطاني في تأجيج التوترات بين الجانبين.

في عام 1947، قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأدى رفض العرب لهذا القرار إلى اندلاع الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى عام 1948، والتي انتهت بقيام دولة إسرائيل وتشريد الآلاف من الفلسطينيين.

منذ ذلك الحين شهد النزاع سلسلة من الحروب والانتفاضات والمفاوضات السياسية، ولم يتم التوصل إلى حل نهائي إلى غاية شهر أوت 2023، لا يزال النزاع عالقا دون حل، يذكر مما أثر بشكل كبير على المنطقة والسياسة العالمية.

الفرع الأول: مراحل الصراع المسلح

إن معظم التحولات التاريخية الكبرى قد حدثت بدرجة ما بواسطة استخدام القوة العسكرية فعليا أو التهديد باستخدامها، وقد حدث ذلك بوضوح في دائرة الصراع العربي–الإسرائيلي، فرغم أن هذا الصراع لم يكن صراعا عسكريا فقط وإنما كان صراعا شاملا ممتدا متعدد الأبعاد، تتفاعل في إطاره عقد تاريخية وحساسيات دينية، ونزاعات سياسية واختلافات ثقافية وتوترات مجتمعية ومقاطعة اقتصادية وتحالفات دولية، فإن "العنف المسلح" قد مارس دورا مركزيا

في تشكيل ملامحه وتطوراته عبر مسيرته الطويلة الممتدة –خلال أكثر من نصف قرن– منذ أواخر الأربعينيات إلى غاية القرن الحالي[1].

أولا: الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى (1948–1949)

اندلعت الحرب بعد قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية وإسرائيلية في نوفمبر 1947، حيث رفضت الدول العربية هذا القرار وأعلنت الحرب ضد الكيان الصهيوني الجديد.

بعد أن أعلنت بريطانيا انسحابها من فلسطين، أعلن الصهاينة إقامة دولة إسرائيل، وسارعت قواتهم إلى احتلال أكبر مساحة من فلسطين بمدنها وقراها، وقد أدت هذه الحرب هزيمة الجيوش العربية وتشرد أكثر من 700,000 فلسطيني من ديارهم وإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين في 14 ماي 1948، كما تم تقسيم فلسطين إلى كيانين: إسرائيل والضفة الغربية تحت الحكم الأردني وقطاع غزة تحت الحكم المصري[2].

في أوائل عام 1949، تركزت الجهود بشكل أساسي على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين الأطراف المتحاربة، وتم توقيع اتفاقيات الهدنة المتعلقة بخطوط الهدنة وتبادل أسرى الحرب.

كما حددت هذه الاتفاقيات حدود إسرائيل التي تشكل اليوم 78% من أراضي الانتداب البريطاني السابق لفلسطين، وتتجاوز 22% مما حدده في الأصل قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة بالإضافة إلى ذلك، احتفظ شرق الأردن (المعروف بالأردن) بالضفة الغربية لنهر لأردن والجزء الشرقي من القدس، بينما سيطرت مصر على شريط صغير من الأرض حول مدينة غزة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

---

[1] **عيسى صوفان القروي**، فلسطين وأكذوبة بيع الأرض، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، فلسطين، 2004، ص45.

[2] https://fanack.com/ar/arab-palestinian-israeli-conflict/history-of-the-palestinian-israeli-conflict/1948-49-war-un-resolution-242/ ، تم الاطلاع على الموقع في 2024/05/25 على الساعة 15:35.

واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194[1]، تشكلت لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطينUNCCP ، والتي تتألف من الدول العربية مصر والأردن وسوريا ولبنان من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، بالإضافة إلى فرنسا وتركيا والولايات المتحدة[2]. وأظهرت الوثيقة التي أصدرتها اللجنة، بروتوكول لوزان في12ماي 1949، خلافا جوهريا بين إسرائيل والدول العربية، حيث فضلت إسرائيل التعامل على أساس مفاوضات ثنائية مع الدول العربية لمواجهة ثقلها مجتمعة، وطعنت في الحدود الموضوعة مؤخرا (لم تزل إسرائيل تتطلع إلى قطاع غزة الذي أصبح تحت سيطرة مصر، وتسعى إلى إقتسام السلطة على الضفة الغربية التي وضعت الأردن قبضتها عليها)[3].

ثانيا: حرب الأيام الستة (1967)

بدأت الحرب في 5 يونيو 1967 بهجوم إسرائيلي مباغت على مصر وسوريا والأردن، وتمكنت إسرائيل خلالها من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وسيناء المصرية في غضون 6 أيام فقط، حيث حققت إسرائيل تفوقا عسكريا ساحقا على الجيوش العربية المتحالفة[4]، من أسباب حرب الستة أيام 1967 تصاعد التوتر بين إسرائيل والدول العربية بسبب النزاع حول المياه والحدود، وقيام مصر بإغلاق مضيق تيران وطرد قوات

[1] **قرار رقم 194** الصادر بتاريخ 1948/12/11 على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

[3] لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين (UNCCP) : هي إحدى الهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وتم إنشاؤها في عام 1948 للتعامل مع القضية الفلسطينية وتوفير حل للصراع العربي الإسرائيلي ،تأسست اللجنة عقب حرب 1948 بين إسرائيل والدول العربية المحيطة، وكانت مهمتها الأساسية هي توفير وسيلة للتفاوض بين الجانبين المتصارعين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

[4] **عبد المنعم واصل**، الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص101.

الأمم المتحدة من سيناء، مما اعتبره الإسرائيليون تهديدا لأمنهم وهو ما دفع إسرائيل إلى توسيع نفوذها وأراضيها[1].

ثالثا: الانتفاضة الأولى (1987-1993)

بدأت الانتفاضة في 08 ديسمبر / كانون الأول 1987 في جباليا في قطاع غزة[2]، بعد مقتل أربعة فلسطينيين في حادث دهس من قبل سائق إسرائيلي على حاجز "إريز"، وكما برز التيار الإسلامي بقوة حيث شكل عنصرا أساسيا في المقاومة وخصوصا من طرف حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وهنا انتشرت الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاحتلال الإسرائيلي واستخدم الفلسطينيون أساليب جديدة للمقاومة كإضرابات شاملة وعصيان مدني فكانت الحجارة أداة الهجوم والدفاع التي استخدمها المقاومون ضد عناصر الجيش الإسرائيلي، ولقد تم تسميتهم بأطفال الحجارة [3].

تنوعت أساليب المقاومة الفلسطينية من رشق الحجارة إلى إطلاق العبوات الناسفة والهجمات المسلحة وكان للانتفاضة طابع شعبي واسع، شارك فيها كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وبرزت قيادات جديدة خارج منظمة التحرير الفلسطينية كلجان الزكاة والإغاثة[4]

كان رد الجيش الإسرائيلي بقوة عسكرية كبيرة محاولا قمع الانتفاضة كما استخدم أساليب قمعية كإطلاق النار على المتظاهرين وعمليات اعتقال واسعة مما أدى ذلك إلى مقتل

---

[1] **سيدني بيلي**، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص171.

[2] الإنتفاضة: يستعمل هذا المصطلح في القانون الدولي لوصف الحركة الشعبية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي والمطالبة بالحقوق الوطنية والمدنية للشعب الفلسطيني، والتي قد تأخذ أشكالًا مختلفة من الاحتجاجات السلمية إلى أشكال من التمرد المسلح.

[3] **شيف زئيف وايهود يعاري**، "انتفاضة"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1991، ص46.

[4] **محسن محمد صالح**, حقائق و ثوابت في القضية الفلسطينية رؤية إسلامية (الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية), مركز الزيتونية للدراسات والإستشارات, بيروت ,2020

حوالي 1300 فلسطيني وإصابة أكثر من 100,000 آخرين، بالمقابل قتل حوالي 160 إسرائيليا على يد الفلسطينيين[1].

أجبرت الانتفاضة إسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإطلاق مفاوضات أوسلو وفي عام 1993 تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو[2]، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، هذه الاتفاقيات منحت الفلسطينيين حكما ذاتيا محدودا في الضفة الغربية وقطاع غزة وأقرت بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، إلا أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة استمرت وتوسعت.

رابعا: الانتفاضة الثانية (2000-2005)

الانتفاضة الفلسطينية الثانية أو انتفاضة الأقصى، اندلعت في 28 سبتمبر 2000 بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد[3]، وتوقفت فعليا في 8 فبراير 2005 بعد اتفاق الهدنة الذي عقد في قمة شرم الشيخ والذي جمع الرئيس الفلسطيني المنتخب حديثا محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون، وتميزت هذه الانتفاضة مقارنة بسابقتها بكثرة

[1] **فراج خالد**، "**الانتفاضة الأولى: الأمل وخيبة الأمل**"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 28، العدد 110، 2017، ص13.

[2] في يوم 13 سبتمبر/أيلول 1993، وقّع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في حديقة البيت الأبيض بواشنطن اتفاق تشكيل "سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالي" يعرف بـ"اتفاق أوسلو" الذي مهد لمرحلة جديدة من تاريخ القضية الفلسطينية.

[3] **كامب ديفيد، اتفاقية سلام مصرية إسرائيلية**، تنص أبرز بنودها على إنهاء الحرب بين الدولتين وإقامة علاقات ودية بينهما، وُقعت بالبيت الأبيض يوم 26 مارس/آذار 1979 بعد أشهر من اتفاق إطاري للسلام في منتجع كامب ديفيد الرئاسي بالولايات المتحدة الأميركية يوم 17 سبتمبر/أيلول 1978. وقع الاتفاقية كل من ال رئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن وحضرها الرئيس الأميركي جيمي كارتر، وتعدّ أول خرق للإجماع العربي الرافض للاعتراف بإسرائيل. وبعد التوقيع مرّت العلاقات بين مصر وإسرائيل بمحطات من التوتر وتبادل الاتهامات حول مدى الالتزام بمقتضيات الاتفاقية، وفي 11 فبراير/شباط 2024 تحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن تهديد مصري بتعليقها "إذا تحرك جيشها بريا في رفح".

المواجهات المسلحة وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي[1].

من أسباب اندلاعها إحباط الشعب الفلسطيني من تباطؤ عملية السلام وتوسع الاستيطان الإسرائيلي، وقد قام آرييه شارون بزيارة للمسجد الأقصى في سبتمبر 2000، والتي اعتبرها الفلسطينيون استفزازا لهم.

إتسمت الانتفاضة بلجوء الفلسطينيين إلى العمليات الانتحارية والهجمات المسلحة ضد الإسرائيليين كما شهدت مواجهات عنيفة بين المدنيين الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي، واستخدم الجيش الإسرائيلي القوة المفرطة في قمع الانتفاضة، بما في ذلك قصف المدن الفلسطينية واجتياح المناطق، هذا ما أدى الى دخول حركة فتح الى خط المقاومة المسلحة عن طريق كتائبها العسكرية وكان الهدف من دخول حركة فتح هي ترميم مكانتها وتعزيز مصداقيتها في الشارع الفلسطيني[2].

أدت الانتفاضة إلى مقتل الآلاف من الفلسطينيين والإسرائيليين، ودمرت البنية التحتية الفلسطينية وخلفت دمارا اقتصاديا واجتماعيا كبيرا كما أضعفت الثقة بين الجانبين وعرقلت عملية السلام، وأدت إلى تصاعد الخطاب المتطرف وصعود الحركات الفلسطينية[3].

و يمكن الإشارة أن من بين المدنيين الموتى والجرحى منهم، نجد عدد كبير من الأطفال الذين شاركوا في المظاهرات والإنتفاضات[4]، وكحجة لما حدث أكد الإعلام

---

[1] **كوانت وليمن ترجمة حازم صاغية**، "كامب ديفيد: السياسة وصنع السلام"، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، 1988، ص20.

[2] حركة فتح: هي حركة فلسطينية وطنية، تأسست في عام 1959، وتعتبر أكبر الفصائل الفلسطينية وأقدمها، تأسست الحركة بقيادة ياسر عرفات وأحمد شقير، وكانت هدفها الرئيسي هو تحرير فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

[3] **الخالدي رشيد**، الاتحاد السوفياتي وكامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980، ص16.

[4] **Amnesty international** , Israël , territoires occupés , autorité palestinienne (une année d'intifada) les éditions francophones , paris , 2001. P 31

الإسرائيلي عن طريق قنواتهم الإعلامية أن الكثير من الأطفال قتلوا لأن المقاومة إستخدموهم (كأطفال جنود)[1].

خامسا: الحروب في قطاع غزة

أ. **حرب غزة 2008-2009 (عملية الرصاص المصبوب):** بدأت في ديسمبر 2008 وانتهت في يناير 2009، تسببت في مقتل حوالي 1,400 فلسطيني، معظمهم من المدنيين وأسفرت عن دمار واسع في البنية التحتية والمنشآت السكنية في غزة، هدفت إسرائيل من الحرب إلى وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية على المدن الإسرائيلية[2].

ب. **حرب غزة 2012 (عملية عمود السحاب):** اندلعت في نوفمبر 2012 واستمرت لمدة 8 أيام، قامت إسرائيل بقصف جوي واسع على أهداف في قطاع غزة وأسفرت عن مقتل حوالي 170 فلسطينيًا معظمهم من المدنيين، هدفت إسرائيل إلى وقف إطلاق الصواريخ من غزة والقضاء على البنية العسكرية لحماس، وتم اغتيال احمد الجعبري قائد كتائب عز الدين القسام، وأتى ذلك تنفيذا لقرار اللجنة الوزارية المصغرة للشؤون الأمنية الإسرائيلية[3].

ج. **حرب غزة 2014 (عملية الجرف الصامد):** بدأت في يوليو 2014 واستمرت لمدة 50 يوما

---

[1] الأطفال الجنود : هم الأطفال الذين يشاركون في الصراع الفلسطيني بصفة عسكرية، سواء كانوا ينضمون إلى جماعات مسلحة مثل حركة حماس أو حركة فتح، أو يتورطون في أعمال عنف ضد الاحتلال الإسرائيلي بشكل فردي. يعتبر استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

[2] عملية "عمود السحاب": (Operation Pillar of Defense) هي الاسم الذي أطلقته إسرائيل على العملية العسكرية التي شنتها على قطاع غزة ، بدأت هذه العملية بعملية اغتيال قائد عسكري فلسطيني بارز في حركة حماس في غزة، وهو أحمد الجعبري، والتي أعقبتها سلسلة من الضربات الجوية والقصف العسكري لمواقع ومنشآت عسكرية ومدنية في قطاع غزة.

[3] https://www.aa.com.tr/ar/.

3 حروب إسرائيلية على غزة, إطلع عليه يوم 10ماي2024 على الساعة 10 .

وشهدت قصفًا جويًا وبريًا إسرائيليا كثيفا على القطاع، أسفرت عن مقتل حوالي 2,251 فلسطينيا، بينهم 1,462 مدنيا، هدفت إسرائيل إلى إنهاء البنية العسكرية لحركة حماس في غزة.

وأبدت الفصائل الفلسطينية ردا قوي عن طريق مقاومة شرسة حيث ردت بقصف مستوطنات إسرائيلية، قبل أن يتوسع قصفها الى بعض المدن الرئيسية والمستوطنات داخل الخط الأخضر مثل القدس وتل ابيب ومطار بن غوريون[1]

د. **المواجهة في غزة 2021 (عملية حارس الأسوار):** اندلعت في مايو 2021 واستمرت لمدة 11 يوما شملت قصفا جويا وقصفا مدفعيا إسرائيليا على غزة[2]، أسفرت عن مقتل حوالي 256 فلسطينيا بينهم 66 طفلا، هدفت إسرائيل إلى ضرب البنية العسكرية لحركة حماس في القطاع[3].

بدأت القوى الإسرائيلية والفصائل الفلسطينية هجومات مسلحة وشرسة في 21 ماي بين إسرائيل وغزة، واعتدوا على قواعد الحرب وهذا ما أكدته منظمة مراقبة حقوق الإنسان، فقد قام الجيش الإسرائيلي بشن غارات جوية وهجومات كثيفة على منطقة حيث كانوا يظنون أن في تلك المنطقة عساكر فلسطينيين، بحيث أكد غاري سيمبسون نائب مدير قسم الأزمات والنزاعات في منظمة مراقبة حقوق الإنسان أنه لم يكن داعي لهذه الهجومات كون أن في

تلك المنطقة إلا مدنيين[4].

---

[1] https:/ /www.aljazeera.net 11 العدوان الإسرائيلي على غزة 2014 ، إطلع عليه يوم 10ماي 2024 على الساعة

[2] عملية حارس الأسوار: هي عملية عسكرية قام بها الكيان الإسرائيلي ضد قطاع غزة، وأسفرت على عدد كبير من الموتى والجرحى لكلا الطرفين.

[3] https://www.aljazeera.net/encyclopedia/ ، تم الاطلاع على الموقع يوم 2024/05/25 على الساعة 21:16.

[4] https://www.hrw.org//

Human rights watch : 2024ماي11 إطلع عليه يوم 12, :20

ذ. طوفان الأقصى 2023 (السيوف الحديدية):

فجر يوم السبت 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة عملية أسمتها "طوفان الأقصى" على إسرائيل، وشملت هجوما بريا وبحريا وجويا وتسللا للمقاومين إلى عدة مستوطنات في غلاف غزة، ويرجع سبب تسمية المقاومة لعمليتها بـ"طوفان الأقصى" إلى الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية في مدينة القدس، وأعلن عن العملية محمد الضيف، قائد الأركان في كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، واعتُبرت أكبر هجوم على إسرائيل منذ عقود، إذ كبدت الاحتلال خسائر جمة ووفيات بالمئات [1].

وردت إسرائيل على عملية المقاومة بإعلان "حالة الحرب" وأطلقت عملية عسكرية أسمتها "السيوف الحديدية"[2]، وبدأت بقصف جوي مكثف على قطاع غزة، ودوت صافرات الإنذار في المستوطنات المحيطة بغلاف غزة، فأعلن الجيش الإسرائيلي إجلاء كاملا للسكان[3].

واستطاعت المقاومة خلال أيام قليلة السيطرة على عدة مستوطنات وأماكن في الغلاف، وقال الجيش الإسرائيلي إن العمليات والاشتباكات توزعت على 8 مواقع بمحيط الغلاف منها معبر بيت حانون (إيريز) وكفار عزة وقاعدة زيكيم العسكرية ومستوطنات ناحل عوز وبئيري وماغن وقاعدة رعيم العسكرية.

---

[1] **Myriam benraad** , du (déluge d'al AQSA à glaive de fer) : un périlleux engrenage de la vengeance au proche –orient , note d'actualité N628/janvier , centre français de recherche sur le renseignement , 2024 .

[2] السيوف الحديدية: عبارة عن مجموعة من العمليات العسكرية التي تستهدف من خلالها عدة مواقع عسكرية تابعة لحركة "حماس" و"كتائب القسّام" بالقذائف والصواريخ، رداً على عملية "طوفان الأقصى.."

[3] **ربيع محمد الدنان، ومحسن محمد صالح، باسم جلال القاسم، وائل عبد الله وهبة**، يوميات معركة طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غز، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت–لبنان 4، ص 9–10

وخلال خمسة أيام تجاوز عدد القتلى الإسرائيليين 1200 وأصيب أكثر من 3 آلاف، بينما ارتقى في غزة لوحدها أكثر من ألف شهيد وأصيب أكثر من 5 آلاف، ودمر القصف الإسرائيلي الكثير من المباني السكنية والمرافق الحيوية.

وأعلنت إسرائيل قطع الماء والكهرباء عن قطاع غزة، وإغلاق جميع المعابر والمنافذ المؤدية إليه، وهددت بضرب أي شاحنات إغاثة للقطاع تأتي من مصر عبر معبر رفح، فتراجعت قوافل الإغاثة المصرية.

الفرع الثاني: مراحل المفاوضات

لقد مرت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بعدة مراحل على مدار السنوات، وفيما يلي ملخص لأبرز هذه المراحل:

أولا: مؤتمر مدريد للسلام (1991)

قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 06 مارس 1991، بإلقاء خطاب بمناسبة الإحتفال بالنصر الأمريكي على العراق، حيث دعا من خلاله إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وكما قام وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر بجولات لتحضير عملية السلام وبالفعل أقنع جميع الأطراف بالمشاركة في المؤتمر[1]، ولقد تم الإقرار أن تكون مدريد العاصمة الإسبانية المقر الرسمي لإنعقاد هذا المؤتمر وبالفعل تم عقده في مدريد في 30أكتوبر 1991.[2]

[1] [1] **سعد حقي توفيق**، مبادئ لعلاقات الدولية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص45.

[2] **دحمان زبيدة ،شكايب زهرة** ،إتفاقية أوسلوو إنعكاساتها على القضية الفلسطينية(1993-1994)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في التاريخ، جامعة أحمد دراية أدرار،2015-2016. ص ص 10 -11

ومن بعد بدأت المفاوضات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي هدفت إلى إيجاد حل سياسي للصراع العربي – الإسرائيلي، لم تُفِض إلى اتفاق نهائي بسبب الخلافات حول قضايا الحدود والمستوطنات والقدس والقضايا الأمنية.

ثانيا: اتفاقيات أوسلو (1993-1995)

لقد تمكن الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بعد مدة دامت تسعة أشهر في محادثات سرية إلى توقيع إعلان المبادئ في 19أوت 1993، في أوسلو بين أحمد قريع و"أوري سافير ويوئيل زينج" ونتج عن هذه الإتفاقية إعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل وإعتراف هذه الأخيرة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات[1].

ثالثا: قمة كامب ديفيد (2000)

لقد إنعقدت هذه القمة في 12-25 يوليو 2000، بين الرئيس عرفات ورئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك والرئيس الأمريكي بيل كلينتون في واشنطن، ولكن بائت محاولة التفاوض بالفشل فرئيس الحكومة الإسرائيلية لم تكن في نيته التوصل إلى إتفاق مع الفلسطينيين، بل أراد إفشاله حيث كانت طلباته الرئيسية مرفوضة رفضا قاطعا من طرف الرئيس عرفات بسبب الخلافات حول القدس والمستوطنات والحدود مما أدى إلى إندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) في عام 2000[2].

رابعا: مؤتمر طابا (2001)

[1]. **محمد حسين هيكل** ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل، سلام الأوهام، أوسلو وما قبلها وما بعدها، الجزء3، طبعة7، القاهرة، 2000 ،ص289

[2] **عقد محمد صلاح**،« الإدارة الأمريكية الراعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية« , من كامب ديفيد إلى صفقة القرن، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01 ،2020، ص ص 15-16.

في بداية عام 2001، جرت محادثات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مدينة طابا بمصر، بهدف التوصل إلى اتفاق شامل لحل الصراع الدائر بينهما، تم تقديم اقتراحات من قبل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووافق عليها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ولكنه عبر عن تحفظات هامة بشأنها، ولكن سرعان ما غير رأيه الرئيس عرفات حيث في اليوم الثاني رفض الإعلان بوضوح عن المقترحات وتمحورت هذه التحفظات حول قضايا مثل حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتحديد الحدود الفلسطينية ورغم جهود التسوية فإن المحادثات لم تثمر عن اتفاق نهائي، مما أدى إلى استمرار الصراع بين الجانبين بعد ذلك[1].

خامسا: مبادرة السلام العربية (2002)

أتت هذه المبادرة من طرف الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز، في قمة بيروت عام 2002، و كان الهدف من هذه المبادرة هو إنشاء دولة فلسطينية كاملة السيادة بعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة جولان، وبلمقابل إذا إستجابت إسرائيل لهذه المطالب فسوف تعتبر الدول العربية أن النزاع القائم بينها وبين إسرائيل منتهيا، ولكن للأسف فقد رفض أرييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي لتلك المطالب وكان رفضا قاطعا[2].

سادسا: خارطة الطريق (2003)

تم تقديم "خارطة الطريق" كخطة لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي في عام 2003 هذه الخطة تمثل مبادرة دولية تهدف إلى تحقيق السلام وإنهاء الصراع الطويل بين الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال عملية سلمية وتم إعلان "خارطة الطريق" في 30 أبريل 2003 بواسطة اللجنة الرباعية بالتعاون مع الجامعة العربية، وتشمل الخطة سلسلة من المراحل والمبادئ التي يجب أن تتبع لتحقيق السلام، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية وإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وإعادة

[1] عقد محمد صلاح، مرجع سابق ، ص23.

[2] https://www.lorientlejour.com

Les textes de l'initiative de paix arabe de 2002. Vu le 13mai 2024 à 20 :05

بناء المؤسسات الفلسطينية، وبالطبع بدء المفاوضات النهائية للوصول إلى اتفاق سلام شامل، و لقد أكدت اللجنة الرباعية دعمها للمفاوضات بين الطرفين لإحراز تقدم ملموس وفقا لأفاق رؤية جديدة لدولتين فلسطينية وإسرائيلية[1].

ومع ذلك لم تحقق "خارطة الطريق" النجاح المطلوب في تحقيق السلام بين الطرفين، وقد تأثرت بعدة عوامل بما في ذلك استمرار العنف والتصعيد في المنطقة وفشل الجهود الدبلوماسية في دفع عملية السلام قدما[2].

[1] **قحطان عدنان أحمد**، خارطة الطريق على المسار الفلسطيني الإسرائيلي إلى أين ؟ مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، م ج 10، ع 38، 2021، ص 52

[2] Https://www.oxfamfrance.com

Le Quartette pour le proche orient :en rapport d'etape , page 29 . Vu le le 13mai2024 à 22 :30

المبحث الثاني:

مبادرات الأمم المتحدة لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

منذ نشأة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لعبت منضمة الأمم المتحدة دورا هاما في محاولتها لحل النزاع وتسويته سواء قبل او بعد انشاء منضمة التحرير الفلسطينية، حيث قدمت الامم المتحدة عدة مبادرات لتحقيق السلام في المنطقة من بينها قرار الجمعية العامة رقم181 من عام 1947، وقرار194 من عام 1948 واستمرت الأمم المتحدة في جهودها حتى بعد انشاء منضمة التحرير الفلسطينية، حيث قدمت عدت اقتراحات مثل قرارات مجلس الامن قرار رقم 242 لعام 1947، وقرار رقم 338 لعام 1973 كما اصفرت عن عدت مبادرات أخرى مثل اتفاق كامب ديفيد لعام 1978، ومؤتمر أوسلو لعام 1993.

ومن اجل انجاز هذه الدراسة العلمية التي نطلع من خلالها تسليط الضوء على أهم المبادرات التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة لتسوية الصراع القائم.

المطلب الأول:

مبادرات الأمم المتحدة قبل انشاء منضمة الحرير الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية من ضمن القضايا الأولى التي وردت في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد وصل عدد القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية حوالي ألف قرار، وتعتبر هذه التوجيهات القانونية المتعلقة بفلسطين، التي أصدرتها الجمعية العامة متوافقة مع القوانين الدولية، وتعمل على تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني، وانهاء الاحتلال الصهيوني بشكل شرعي ومشروع، منه سوف نتطرق هنا الى اهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

الفرع الأول: قرار الجمعية العامة رقم 181(د-2) لعام 1947

بدأ إهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية فور رفع بريطانيا إنتدابها على فلسطين، بعد عجز الإدارة البريطانية عن إيجاد تسوية سياسية ترضى بها الطرفان أين قامت برفع القضية الى الأمم المتحدة في 3 افريل 1947، حيث طلبت من هيئة الأمم بإدراج القضية في جدول أعمال الجمعية العامة، وبعد عرض القضية على الجمعية العامة الأمم المتحدة بدأت هذه الأخيرة بمناقشة المسألة في دورة خاصة أين إنتهت فيها باتخاذ قرار بتشكيل الجنة خاصة للتحقيق في هذه القضية، و تقديم توصيات بشأن المستقبل السياسي للمنطقة وكانت هذه اللجنة مكونة من 11دولة[1].

قدمت اللجنة تقريرها في عام 1947 حيث أوصت بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة يهودية وأخرى عربية مع إقامة نظام دولي خاص في القدس، وقد أسهمت توصيات هذه اللجنة في صياغة قرار الجمعية العامة رقم 181، وفي هذا الإطار قامت الجمعية الأمم المتحدة بمناقشة المسألة خلال دورتها الثانية التي إنعقدت يوم 29نوفمبر1947 بناء على التقرير المرفع لها من اللجنة الخاصة، حيث أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 181 المعروف "بخطة تقسيم فلسطين "[2]، وذلك بتقسيم الأراضي الفلسطينية التي كانت تحت الانتداب البريطاني الى دولتين عربية ويهودية، حيث تكون الدولة العربية على مساحة 42,88% من إجمالي مساحة فلسطين وتكون الدولة اليهودية على مساحة 56,47% في حين يوضع القدس ككيان مستقل خاضع الوصاية الدولية تتولي الأمم المتحدة تسيره عبر مجلس الوصية[3].

---

[1] **مبرك محمد**، "التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي"، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، ع5، 2018، ص96

[2] **قرار الجمعية العامة التابعة الأمم المتحدة رقم 181**، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1947، الذي ينص على خطة تقسيم فلسطين، وثيقة رقم A/RES/181

[3] **محسن محمد صلح**، فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مركز الاعلام العربي، مصر، 2003، ص 437-438

كما تضمن قرار التقسيم على مجموعة من المبادئ التي تصور وتحكم المرحلة الإنتقالية، وتأكد على الوضع النهائي عبر إ قامة دولتين بعد انهاء الإنتداب البريطاني، وشمل القرار إجراء تنفيذ عبر تكليف لجنة دولية بإنشاء مجلسي حكومة مؤقتين وإنشاء أجهزة حكومية إدارية مركزية ومحلية وإجراء إنتخابات، وإعداد مسودة دستور وتأسيس مجلس اقتصادي مشترك.

بالإضافة الى ذلك فإن مشروع التقسيم هذا قد إكتسب ضجة كبيرة وقوة علمية لأنه يخدم المصالح اليهودية وأهداف القوى العظمى، ويجدر بالذكر ان الإتحاد السوفياتي دعم القرار بقوة وحث اتباعه لدعمه، ورغم ان اليهود بذلوا مجهودا شاقا لضمان نجاح القرار وإستقبلوه ببهجة كبيرة، إلا أن الكيان الإسرائيلي لم يعترف بشكل رسمي بالقرار، وتعامل معه على أنه واقع ومسألة إجرائية.

وبعد ذلك سعى لتجاوز هذا الواقع بشن الحملات العسكرية لتوسيع نفوذه الى 77%من إجمالي مساحة فلسطين كما حاولت تطبيق مبدا الأرض النظيفة "أي الأرض الخالية من السكان" من خلال لتطبيقها لسياسة التطهير العرقي بحق الفلسطينيين من خلال الحلات التهجير القسري، وكان ذلك نتيجة حرب 194 وبعد انتهاء الحرب 1948 لم تقم الأمم المتحدة بإجبار الكيان الصهيوني بالعودة الى الحدود المقترحة في قرار التقسيم، بدلا من ذلك، سعت إلى تثبيت الحدود الجديدة وفق اتفاقية هدنة التي عقدت بين إسرائيل ومصر ولبنان والأردن في الفترة بين عامي 1948و1949 [1].

مع ذلك اعترض الفلسطينيين على هذا القرار باعتباره قرارا مجحفا بحق قضيتهم الوطنية، وأمالهم بالاستقلال وإقامة دولتهم، كما رفض العرب مشروع تقسيم فلسطين، حيث عقدت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في الأسبوع الثاني من ديسمبر لعام 1947، اجتماعات في القاهرة حضرها رؤساء الحكومات العربية اين تم تأكيد رفض واستنكار قرار تقسيم بشكل قانوني، كما تم التأكيد على العمل الجاد لأفشال هذا القرار والحفاض على وحدة فلسطين العربية، بالإضافة الى ذلك، تم اتخاذ قرار بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وتزويدهم بالأسلحة لتعزيز قدرتهم على

محسن محمد صالح، فلسطين (دراسة منهجية في القضية الفلسطينية)، مرجع سابق، ص 440

الدفاع عن أنفسهم، وكذلك تشكيل فرق جهادية عربية، بالإضافة الى ردود الفعل العربية شهدت العديد من الدول ردود فعل شعبية ومظاهرات تنديدا بقرار القسيم[1].

كما شرعت الدول العربية في اعداد الخطط الإلزامية لدخول الجيوش العربية الى فلسطين، وقبل دخول الجيوش العربية الي الأراضي الفلسطينية تبني التطوعين دورا بارزا في الدفاع عن فلسطين، من بين هؤلاء المتطوعين جيش الجهاد المقدس بقيادة المرحوم عبد القادر الحسيني وجيش الجهاد المقدس بقيادة اللبناني فوزي القهوايجي، وكلاهما عمل على منع تنفيذ خطة التقسيم، كما أرسلت جماعة الإخوان المسلمين متطوعين للقتال في فلسطين لمنع إقامة دولة يهودية على تلك الأراضي، استطاعت هذه الجيوش إرباك القوة الصهيونية الي تاريخ 15ماي1948، وهو اليوم إنسحبت فيه بريطانيا من الأراضي الفلسطينية، بعدها قامت الجيوش العربية بالدخول الى فلسطين ثم دخلت في حرب مع اليهود وإنتهت حرب 1948 بهزيمة الجيوش العربي[2].

وفي ربيع 1948 قامت القوات الصهيونية بالسيطرة على المدن كبرى، وقامت بعدة مجازر في القرى الفلسطينية كمجزرة دار ياسين، بفعل الممارسات الوحشية التي مارسها الصهاينة إضطر حوالي 400،000 فلسطيني الى الرحيل، ومعظمهم لم يتمكنوا من العودة حتى الأن وفي 14ماي1948 قام "دافيد بن غوريون" بإلقاء كلمة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، معلنا عن حق الشعب اليهودي الطبيعي والتاريخي في إقامة دولتهم في فلسطين، بعد ذلك أعلنت الأمم المتحدة تأسيس دولة لليهود في الأراضي الفلسطينية والتي ستأخذ اسم "إسرائيل"، بعد هذا الإعلان تلقت إسرائيل اعترافا فوريا من القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية ولاتحاد السوفياتي بعد ذلك انضمت إسرائيل الى الأمم المتحدة في عام 1948[3].

---

[1] **عثمانية هدى، عبودي بسمة**، القضية الفلسطينية في اهتمامات الحركة الوطنية الجزائرية من نهاية الحرب العلمية الاولي الى غاية حرب 1948، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي قالمة، 2023/2022، ص20-23

[2] **حاتم محمد ديب شاهين**، "قراءة في قرار الجمعية العمة رقم181الصادر 1947/11/29"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، م ج 14، ع 21، 2023، ص65-66

[3] **قانة وفية، قاسي زهرة**، تحديات منضمة الأمم المتحدة في ضل الصراعات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق والعلوم السياسية، قسم قانون العام، جامعة عبد الرحمان ميرة، 2022، ص44

أخيرا يلاحظ أن قرار التقسيم غير قانوني ولا يتسم بالمشروعية الدولية، كما أنه لا يدخل في اختصاصات منظمة الأمم المتحدة، حيث أن قرار التقسيم اتى مخالف ميثاقها الذي ينص على عدم تدخل في الشؤن الدخيلة الدول فقرار التقسيم يعتبر تدخل في الشؤن الداخلية الدول، كما ان الجمعية العامة ليس لها صلاحيات اصدار قرارات ملزمة بالحدادة المواد 10-11-12-13من الميثاق الأمم المتحدة صلاحيات الجمعية العامة وهي اصدار توصيات غير ملزمة، اما صلاحيات إصدار القرارات تكون من اختصاصات مجلس الامن.

الفرع الثاني: قرار الجمعية العامة رقم194 (د-3) لعام 1948

تعد القضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين الفلسطينيين من أكثر القضايا تعقيدا وجدل على الساحة الدولية، لأنها تشمل مجموعة متشعبة من العناصر القانونية والسياسية والاجتماعية، وتعتبر القرارات الدولية مثل القرار رقم 194 لعام 1948[1] جزاء من الإطار القانوني الذي يسعي الى حل النزاع وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ولكن التطبيق الفعلي لهذه القرارات يبقي موضوعا للتفاوض بين الأطراف المعنية، وفي عام 1948 تعرض الفلسطينيون لتهجير قسري الذي أدى الى طردهم بالقوة العسكرية من ديارهم ووطنهم، وتم استبدالهم بالمهاجرين اليهود[2] ثم إقامة دولة للهؤلاء المهاجرين في فلسطين بناءا على قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة في 1947.

[1] **قرار الجمعية العامة التابعة الأمم المتحدة رقم 194**، الصادر في 11 ديسمبر 1948، الذي يتضمن الحق والقبول للجوء اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم الى ارض بلادهم وثيقة رقم A/RES/194

[2] المهاجرين الإسرائيليون، المعروفون أيضا باسم "العلياه" يشيرون الى الافراد الذين يهاجرون الى إسرائيل من بلدان أخرى اعتمادا على حق العودة، والذي يعتبر جزءا من القانون الاسرائيل ويمنح كل يهودي الحق في الهجرة الى إسرائيل والحصول على الجنسية.

ولقد اعطى اهتماما كبيرا اللاجئون الفلسطينيون فقد اعتبروا اللاجئون مميزين عن غيرهم من اللاجئين في مناطق اخرى من العالم[1].

وفي ظل عدم تصنيفهم كلاجئين دوليين بناء على التعريف القانوني الدقيق لهذا المصطلح برزت مميزاتهم وتم إستثنائهم عن بقية اللاجئين، ونتيجة ذلك أصبح وضع اللاجئ الفلسطيني مميزا من الناحية القانونية، حيث أقر المجتمع الدولي لهم حقوقا متعددة، واهمها حقه في العودة الى وطنهم وفي التعويض عن الأملاك التي فقدها نتيجة للجوء او التهجير القسري الذي تعرضوا له، وقد أظهرت الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بقضية اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، ضمن هذا السياق دعت الجمعية العامة الى عقد دورة ثالثة لمناقشة مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وعند انتهاء المناقشة أصدرت الجمعية العامة قرارها الشهير قرار رقم "194" ، المعروف "بحق العودة للاجئين الفلسطينيين"، يشمل هذا القرار بالإضافة الي العديد من الأمور الأخرى حق اللاجئين في العودة الى اوطانهم وحق التعويض المادي لمن لا يرغب في العودة[2].

وتم تبني هذا القرار قراب نهاية حرب فلسطين 1947-1949 يحدد هذا القرار مبادئ الوصول التسوية نهائية للصراع وإعادة لاجئين الذين نزحوا عن اوطانهم، كما يتضمن القرار التنفيذي الا مم المتحدة رقم 194 إجراءات حاسمة لتسوية قضية الفلسطينيين، حيث يشجع هذه القرار على تقديم حلول فورية ومستدامة، وينص القرار أيضا على ضرورة السماح بعودة اللاجئين الضائعين الى ديارهم بسلامة وتأمين حقوقهم، بالإضافة الى ضرورة توفير تعويضات للممتلكات المفقودة والضرر الذي لحق بهم، وتوجيه التعليمات الى لجنة التوفيق لتسهيل إعادة توطينهم وتأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا، وتعزيز التواصل بين الأطراف المعنية بما في ذلك المنضمات الدولية المعنية باللاجئين[3].

---

[1] **عطا حسين عطية رميلات**، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) بين النظري والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية، معهد الدراسات الإقليمية، جمعة القدس، 2013، ص 11

[2] **مرجع نفسه**، ص11

[3] **المادة 11من قرار الجمعية العامة رقم194**

هذا ما أكدت عليه المادة 11من هذا القرار إذ تنص المادة (11/ف1) على "يجب ان يسمح للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم بأن يفعلوا ذلك في أقرب وقت ممكن عمليا، وان يدفع تعويض عن ممتلكات من يختارون عدم العودة وعن الخسائر او الأضرار التي تلحق بالممتلكات، بموجب مبادئ القانون الدولي او الإنصاف الدولي، ينبغي ان تنفذها الحكومات او السلطات المسؤولة"، وهذه الفقرة تبرز الحجة الملحة لإيجاد حلول أولية وسياسية للقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين، مع تأكيد الالتزام بالقوانين الدولية التي تضمن حقوقهم الأساسية ، بالإضافة الي ذلك ينبغي ان يحصل اللاجئون الذين يختارون عدم ممارسة حقوقهم ذات الأفضلية في العودة واستعادة ممتلكاتهم على التعويض العادل عن الخسائر التي تكبدوها، كما يجب إعادة توطينهم في أماكن اخرى[1].

كما يمكن تفسير حق استرجاع الممتلكات بناء على ما جاء في القرار رقم 194، في ضوء التقارير والتوصيات التي قدمها وسيط الأمم المتحدة لمجلس الامن الدولي في جوان1948، حيث أكد على أهمية منح الأهالي في فلسطين الحق في العودة الي منازلهم بدون اية عوائق، وضمن استعادة ممتلكاتهم كجزء من حل النزاع [2].

كما حددت المادة "11" من قرار الجمعية العامة نوعان من التعويضات، في المجموعة الأولى يتحصل اللاجئون الذين يختارون العودة الى ديارهم على تعويض كامل عن كل املاكهم التي تعرضت للتلف والتدمير، بما في ذلك تلك التي كان من المفترض ان يستعيدوها في غياب الحادث، بينما يتضمن الحق الثاني استعادة الأملاك التي لم يتم تدميرها أتلفها، اما المجموعة الثانية فتتضمن اللاجئين الذين قد يختارون عدم ممارسة حقوقهم في العودة واستعادة ممتلكاتهم،

[1] **عطا حسين عطية رميلات**، مرجع سابق، ص12

[2] **اوليبه جان ايف**، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948-1951 (حدود رفض العرب)، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص45

فيجب على السلطات المسؤولة ان تقدم لهم تعويض كاملا عن جميع املاكهم بغض النضر عما إذا كانوا قد عانو من الضرر ام لا[1].

كما يجسد أيضا قرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيدا قويا على ضرورة منح اللاجئين الفلسطينيين حرية الاختيار الشخصي، فأرادت الأمم المتحدة من خلال هذا الخيار ان توفر للاجئين القدرة على تحديد مستقبلهم بأنفسهم، وذلك استنادا الى تصوراتهم وطموحاتهم الخاصة مما يسمح لهم بممارسة حقهم في العودة او التعويض بناءا على رغبتهم الحرة وبما يتفق مع ارادتهم الفردية، القرار المذكور يشدد أيضا على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الامنة الى ديارهم مؤكدا ليس فقط على حقهم في استعادة الحياة الكريمة داخل وطنهم، بل على ضرورة توفير الضمانات اللازمة لسلامتهم، كما يلزم بتحقيق الأمان للراغبين في العودة والعيش بأمان وتناغم مع الأطراف الأخرى، ويطالب بضمان حمايتهم من اي محاولات للإضرار بهم او المساس بحقوقهم[2].

كما يعتبر قرار الجمعية العامة رقم"194"من اهم القرارات التي تجسد حقوق الشعب الفلسطيني، حيث يحدد بشكل دقيق العديد من المبادئ الأساسية والحاوية التي يعتبر تنفيذها محوريا لضمان التنفيذ الشامل والشرعي لحق العودة اللاجئين الفلسطيني، كما اقر المجتمع الدولي بحق العودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم وممتلكاتهم التي نزحوا منها في عام 1948، بالإضافة الى ان هذا الحق له تاريخ قديم تؤكد صحته وتوضحه الاحداث التاريخية كونه غير قابلة للجدل والطعن، اذا القرار رقم"194" اعطا هذا لحق التاريخي الذى يعترف به الشعب الفلسطيني لنفسه جانبا قانونيا ملزما[3].

[1] عد الى المادة 11 من قرار مجلس الامن 242.

[2] عد الى **المادة 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194**.

[3] **عطا حسين عطية رميلات**، مرجع سابق، ص20-21

المطلب الثاني

مبادرات الأمم المتحدة بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية

منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964، لعبت الأمم المتحدة دور رئيسيا في محاولة تسوية النزاع العربي الصهيوني، عبر مبادرات وقرارات هدفها تقديم حل عادل يلبي تطلعات الشعب الفلسطينيين، حيث أسهمت هذه الجهود في إنشاء بنية تحتية قانونية ودبلوماسية بهدف تعزيز الدعم الدولي للفلسطينيين ،ومن بين هذه الإقتراحات نجد الإتفاقيات الدولية لتحقيق السلم والأمن الدوليين ومساعي مجلس الأمن التي بشأنها وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل شامل ودائم في المنطقة [1].

الفرع لأول: قرار مجلس الامن رقم 242 (د-3) لعام 1967 وقرار رقم 338 (د-3) لعام 1973

تعد قرارات مجلس الامن الركيزة الأساسية للجهود الدولية في إحلال السلام في الصراع العربي الصهيوني، حيث تعد بعض هذه القرارات من أهم الوثائق التي تشدد على مبدأ عدم الإستيلاء على الأراضي بالقوة وتؤكد حق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود أمنة ومعترف بها، وكما نجد أيضا قرارات أخرى تشيد على ضرورة إيجاد حلول عادلة لإستعادة الأراضي المحتلة وهذا ما يعكس إلتزام المجتمع الدولي بالحفاظ على السلم والأمن[2].

انطلاقا من هذه النقطة سنتناول في هذا الفرع نقطتين أساسيتين وهما قرار مجلس الامن رقم 242، ومن بعد ذلك القرار رقم338.

[1] **موسوعة السياسية**، المجلد 4، ص 774، تم الاطلاع عليه في 20 ماي 2024 على الساعة 18:00 على الموقع التالي: https://www.aljazeera.net

[2] **قلة وافية، قاسي زهرة**، المرجع السابق، ص46

أولا: قرار مجلس الامن رقم242 لعام 1967

قرار مجلس الامن رقم 242 لعام 1967يعد زاوية أساسية في الجهود الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، حيث دعا هذا القرار الى "السلام العادل والدائم" كما يؤكد على احترام سيادة ووحدة أراضي جميع الدول.

أ. مضمون القرار

بعد حرب 1967 التي دارت بين الكيان الصهيوني والدول العربية والتي أدت الي احتلال باقي أراضي فلسطين المتمثلة في (أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وسيناء مصر)، أصدر مجلس الامن قرار رقم 242لعام 1967 الذي يتضمن مسألة إنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي تم إحتلالها شهر جون عام 1967[1]، كما يؤكد أيضا على إنهاء جميع الأعمال العدائية في المنطقة وإحترام سيادة الدول في المنطقة ،كما يجب ان يعترف بالإستقلال السياسي وحق كل دولة بعيش بسلام ضمن حدود إقليم معترف بها، كما جاء نص هذا القرار ليؤكد على تسوية مسألة اللاجئيين الفلسطينيين ، وجسد مبدأ وقف اطلاق النار وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة، مع ضمان إقامة مناطق مجردة من السلاح[2].

[1] نقل عن الهامش رقم 1 ص 331، من ال مقال الذي أصدره، **رحوي خير الدين، أبورحمة منير**، السياسة الامريكية تجاه القدس في قرار مجلس الامن رقم 242لسنة1967"، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، ع 10، 2019:

" وواقع الامر انه ل ايمكن التسليم فهذا التفسير فليس صحيح لبقول بالنضر بأن النص الإنجليزي لا يعني الا الانسحاب الجزئي من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وإذا كان عدم وجود أداة التعريف في النص الإنجليزي يؤدي الى غموض في هذا القرار، فإنه يمكننا إزالة هذا الغموض بالرجع الى قواعد التي تحكم هذا العمل في المنضمة".

[2] **قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم 242**، الصادر في 22نوفمبر1967، الذي ينص على لوضع في الشرق الأوسط، وثيقة رقم S/RES/242

ب. أسباب صدور القرار

جاءت الحرب التي اندلعت بين إسرائيل والدول العربية في يونيو عام 1967 الى استيلاء الكيان الصهيوني على (شبه جزيرة سيناء من مصر، وقطاع غزة، والضفة الغربية من الأردن، ومرتفعات الجولان من سوريا)، وفي خلال ستة أيام فقط من القتال نجحت إسرائيل في السيطرة على أراضي عربية واسعة لم تحلم بها من قبل[1].

كما كانت للحرب تداعيات أخرى بعيدة المدى و ليس فقط من الناحية العسكرية و لكن أيضا من الناحية السياسية، هذا ما دفع مجلس إلى إصدار القرار رقم 242 الذي يدعو إلى السلام مقابل الأرض و التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع[2].

ج. موقف طرفي النزاع

عبر الفلسطينيون عن معارضتهم للقرار 242 الصادر عن مجلس الامن ، معتبرين إياه تجاهلا لحقوقهم الوطنية بالإضافة الى ذلك يظهر أن معالجة القضية الفلسطينية تتم بتسليط الضوء على جانب اللاجئين[3]، دون النظر الى الجوانب الوطنية الأخرى، لهذا رفضته منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة الى ذلك تم ادراج قضية رفض القرار ضمن النقاط العشر الأساسية للبرنامج المرحلي.

---

[1] وقادت الحرب الى وفاة ما بين 15،000 الى 25،000 شخص من الجانب العربي مقابل حوالي 800 شخص من الجانب الإسرائيلي، فضلا عن دمار يصل من 70% الى 80% من العتاد العربي مقابل 2% الى 5% من العتاد الإسرائيلي.

[2] **اياد خالد إسماعيل هنا**، واقع تطبيق قرارات منضمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأقصى، 2016، ص 55.

[3] وفقا للتعريف العلمي للأونروا، فإن اللاجئين الفلسطينيين هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران 1984 أيار 1948 والذين فقدوا بيوتهم وموارد رزقهم نتيجة حرب 1948، راجع ذلك على الموقع: https://www.unrwa.org/ar/ تم الاطلاع عليه يوم 30 ماي 2024 على الساعة 12:30

اما بالنسبة للكيان الإسرائيلي فقد اكدت الحكومة الإسرائيلية عن تمسكها بمطالبها بعقد اتفاقية سلام مع الدول العربية، ومن ناحية أخرى تمسكت إسرائيل بمطالبها في طاولة التفاوض رغم الإعتراف العربي بها والضمانات التي قدمها القرار لصالحها[1].

د. الموقف العربي والدولي من القرار

بالنسبة للموقف المصري والاردني فقد وافقت على القرار رقم 242،بحيث إستغلت الدول العربية الموقف لتبرير القرار على أساس تحقيق مصالحها الإستراتيجية، معتبرة الامر كخطوة محسومة نحو تقوية وتطوير الامكانيات العسكرية بهدف إعادة تنظيم قواتها المسلحة وقد فسرت مصر والأردن البند الخامس بشكل يتطلب الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، أما بالنسبة للموقف السوري فظلت متمسكة بموقفها الثابت، معارضة أي تفريط في حقوقها في مقابل المعتدين وهذه السياسة تتماشى تماما مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة[2]، وتدعو القيادة السورية الأمة العربية للاعتماد على نفسها والاستعداد لمواجهة التحديات والصعوبات من أجل استعادة الأراضي المغتصبة وهذه الإستراتيجية تتطلب الثبات والصمود على المدى الطويل[3].

فيما يتعلق بالموقف الدولي فأكدت الولايات المتحدة الأمريكية بتأييدها للقرار رقم 242 "كيف لا وهي من وضعت الخطوط الأولى لهذا القرار الذي تبنى مبادئ جونستون الخمس[4] من خلال ممثل بريطانيا في الأمم المتحدة"[5].

---

[1] **اياد إسماعيل هنا**، مرجع سابق، ص 56

[2] **المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة** "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، راجع ميثاق الأمم المتحدة.

[3] **إياد خالد إسماعيل هنا**، مرجع سابق، ص 58

[4] مبادئ جونسون الخمسة هي خطوط إرشادية صيغت من قبل الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، وعلى الرغم من أن كلمة "مبادئ جونسون الخمسة" قد تشير الى موضوعات مختلفة حسب السياق، فإن الأكثر شيوعا هو ربطها بسياساته المتعلقة بالحرب الباردة والنزاع في فيتنام.

[5] **إياد خالد إسماعيل هنا**، مرجع سابق، ص 57-59

ثانيا: قرار مجلس الأمن رقم 338 لعام 1973

قرار مجلس الامن رقم 338 جاء كنتيجة للتصعيد العسكري الذي وقع في حرب أكتوبر 1973 بين إسرائيل ودول عربية مجاورة مثل مصرو سوريا، يعتبر هذا القرار استجابة مهمة من الأمم المتحدة اللازمة العسكرية المتصاعدة.

أ. مضمون القرار

في أكتوبر1973 إستجاب مجلس الأمن الدولي للوضع المتأزم في الشرق الأوسط وذلك بإصدار قرار رقم338 ، الذي دعا الى وقف فوري لإطلاق النار في الصراع الذي وقع في أكتوبر من نفس العام بناءا على الاقتراحات التي تقدمت منها كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، حيث طالب القرار بأن تتوقف كافة الأعمال الحربية خلال مدة لا تزيد عن 12 ساعة من اللحظة التي تم فيها اتخاذ القرار وذلك في الأماكن التي توجد بها هذه الأطراف ،ولم يقتصر دعوته على هذا الأمر وحسب، بل جدد التذكير بالإجراءات السابقة في القرار رقم242 لعام 1967[1]، كما أضاف القرار مهمة أخرى وهي الشروع فورا في المحادثات بين الأطراف المعنية بعد وقف القتال من أجل إرساء دعائم السلام العادل في المنطقة تحت اشراف دولي[2].

ب. أسباب صدور القرار

بين عامي 1969و 1973قامت مصر بما يعرف "بحرب الاستنزاف" ضد الكيان الإسرائيلي، وكان الهدف من هذه الحرب هو إضعاف القوات الإسرائيلية على طول قناة السويس واستعادة الأراضي التي خسرتها مصر.

وفي أكتوبر من نفس العام وتحت التنسيق بين مصر وسوريا وبدعم من الدول العربية والفلسطينيين شهدت الجبهة العسكرية المصرية تقدما في الحرب، حيث اخترقت هذه القوات خط

---

[1] **محمد مبرك**، مرجع سابق، ص 92

[2] **قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم338**، الصادر في 22 أكتوبر 1973، الذي ينص على وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، وثيقة رقم S/RES/338

بارليف[1]، كما تمكنت القوات السورية من استعادة مناطق من الأراضي التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية، وبعد أن وجدت إسرائيل نفسها في مأزق لجأت الى حلفائها للتدخل وإنهاء التوتر ونتيجة لذلك تدخل مجلس الأمن وأصدر قرار رقم338 في أكتوبر 1973[2]، حيث استجابت مصر وسوريا والأردن لقرار مجلس الأمن وقبلت به، مع بعض التحفظات المبدئية[3].

ج. موقف طرفي النزاع من القرار

تم الإعلان بوضوح عن الموقف الفلسطيني من خلال بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[4]، بحيث أنها أعربت عن رفضها القاطع للقرار كما أكدت على أن هذا القرار لا يتعلق بها ولا يعتبر ملزما لها، مشيرة الى أنها سوف تواصل نضالها بالطرق المسلحة والجماهيرية ضد الوجود الإسرائيلي بهدف السعي نحو تحرير فلسطين وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه.

فيما يخص إسرائيل فلم تحدد موقفها من قرار 338، حيث واصلت القوات الإسرائيلية عملياتها العسكرية مما دفع مجلس الأمن لعقد اجتماعا ثاني في أكتوبر1973 وأصدر القرار339 الذي أعاد الدعوة لوقف إطلاق ومطالبة الأطراف المتنازعة بالعودة الى المواقع التي كانت تحتلها قبل 22أكتبر 1973[5].

[1]"خط بارليف" يشير الى سلسلة من التحصينات الدفاعية التي بناها الجيش الإسرائيلي على طول الضفة الشرقية لقناة السويس بعد حرب عام 1967، وقد صمم لردع أو تأخير أي هجمات محتملة من الجانب المصري.

[2]**اياد خالد إسماعيل هنا**، مرجع سابق، ص64-65

[3] **محسن محمد صالح**، فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مرجع سابق، ص451

[4]اللجنة التنفيذية لمنضمة التحرير الفلسطينية هي هيئة قيادية عليا تتولى تنظيم العمل السياسي والدبلوماسي داخل المنضمة، وتعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني.

[5]**اياد خالد إسماعيل هنا**، مرجع سابق، ص 65-66

د. الموقف العربي والدولي من القرار

تمسكت الكويت برؤيتها السابقة ولم تجد في التوجهات الجديدة لمجلس الأمن حجج مقنعة لتغيير موقفها الثابت بشأن القضايا المرتبطة بالأراضي العربية والنزاعات في المنطقة ، و كان للكويت و لعض الدول العربية دورا مهما في دعم القضية الفلسطينية ، و لم يقتصر الدعم على الإدانة و الرفض لبعض القرارات بل كانت هناك مساعدات مادية والدعم السياسي و الاقتصادي ، ولقد بينت السياسة الخارجية للكويت إلتزامها بدعمها للشعب الفلسطيني وبإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

فيما يتعلق بالموقف الدولي يلاحظ في الأوساط السياسية وجهة النظر التي تنتقد الدور الأمريكي، معتبرة أن الولايات المتحدة تقوم بضاهر الأمر بدور الوسيط في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني لكن في الجوهر يشار الى استمرار موقفها المؤيد لإسرائيل، هذا الإنجاز يتجلى بوضوح في الدعم العسكري والاقتصادي المستمر الذي تقدمه لإسرائيل، مما يعزز قدرتها على مواصلة سياستها في المنطقة[1].

الفرع الثاني: اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978 واتفاقية أوسلو لعام 1993

تشكل الصراعات الدولية وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي محورا حيويا يلفت الأنظار الى تداعياته الواسعة وتأثيراته العميقة على الاستقرار الإقليمي والسلم العالمي، في هذا السياق تبرز اتفاقية كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها عام 1978، كأحد الإنجازات الدبلوماسية في تاريخ النزاعات العربية الإسرائيلية، عبر فتح الطريق لاتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، وتأتي اتفاقية أسلو لتكمل مسيرة كامب ديفيد، وعليه سنقوم بدراسة إتفاقية كامب ديفيد (أولا) ثم إتفاقية أوسلو (ثانيا).

[1] **إياد حالد إسماعيل هنا، مرجع سابق** ، ص 67-68

أولا: اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978

كانت اتفاقية كامب ديفيد نقطة انطلاق رئيسية لعملية السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

أ. مضمون الاتفاقية

لقد تضمنت الاتفاقية انسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها في حرب 1967، كما تجدر الإشارة أيضا أن هذه المعاهدة أتت في اطار سعي الطرفين لتحقيق سلام عادل وشامل يسود كافة أرجاء الشرق الأوسط، هذا السلام من المفترض أن يكون متناسقا مع القرارات الدولية وتحديدا قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338[1]، مع التأكيد على إلتزام الجانبين بما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد، هذا الاتفاق يعكس تطلع كلا البلدين لوضع حد نهائي للصراع القائم بينهما، مع ابداء الإستعداد لتطوير علاقات إيجابية بين الأطراف في إطار إحترام المواثيق الدولية، ومن هذا المنطلق تعد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل خطوة حاسمة نحو تحقيق حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي، والدخول في حقبة جديدة تسودها الأمان والاستقرار[2].

ب. موقف طرفي النزاع من الاتفاقية

بعد الإعلان الرسمي عن اتفاقيات كامب ديفيد، شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة موجة من الاحتجاجات الشعبية الرافضة لما اعتبرته تنازلات أحادية من جانب مصر، ففي 18سبتمبر 1978 أعلنت رام الله اضرابا عاما، كما شهدت مدن نابلس والبيرة والخليل والقدس وجنين وبيت

[1] **زواوي سعاد**، "انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد 1978 على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية"، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، ع 1، 2021، ص 604.

[2] **اتفاقية كامب ديفيد**، بين مصر وإسرائيل، تم التوقيع عليها في 17سبتمبر 1978، متوفر على الموقع: https//www.aljazeera.net/encyclopedia، تم الاطلاع عليه يوم 2024/5/20 على الساعة 12 :30.

لحم يوم 20 سبتمبر إضرابات عامة ومظاهرات حاشدة واعتصامات شعبية، اذ أظهرت هذه الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة الرفض القاطع للاتفاقيات [1]، كما تجدر الإشارة أيضا ان اللجة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أصدرت بيان أعلنت فيه: **أن القيادة الفلسطينية اذ تعلن رفضها لخطوة الرئيس السادات، وتؤكد تمسكها بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتعاقبة وبرامجها السياسية، وتدعو "جماهير الامة العربية " الى شجب وإدانة هذا الموقف الخطير الذي يمس وجود أمتنا ومستقبلها**[2].

ج. موقف العربي من الاتفاقية

بالنسبة للموقف الدول العربية من هذه الاتفاقية كان واضحا، ففي 20 سبتمبر 1978 اتخذت الحكومة الأردنية عبر مجلس وزرائها أنها غير ملزمة بإتفاقية كامب ديفيد ،كونها لم تشارك في صياغتها أو مناقشتها كما أكد الإعلان دعم الأردن للقضية الفلسطينية و ذلك بإنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة [3]، وبناء على ذلك تبنت الدول العربية موقفا رافضا للإتفاقية معتبرة أن التداعيات السياسية و الاقتصادية و القانونية الناجمة عنها لا تلزم سوى الأطراف الموقعة عليها ، وبالإضافة إلى ذلك دعت هذه الدول الحكومة المصرية التراجع عن هذه الإتفاقية وعدم الإستمرار في توقيع أي معاهدة سلام مع إسرائيل.

ثانيا: اتفاقية أوسلو لعام 1993

اتفاقية أوسلو المعروفة رسميا باسم اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، هي سلسلة من الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة إسرائيل.

---

[1] **زواوي سعاد**، مرجع سابق، ص 604.

[2] **زياد شفقان الضرابعة**، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الطريق، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 232.

[3] **مراغنية خولة، قديري مارية**، موقف الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية (2015/1993)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، نضام سياسة مقارنة وحكم راشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017/2016، ص 62-63.

أ. مضمون الاتفاقية

اعلان المبادئ المعروف باتفاق أوسلو تمثل سلسلة من التفاهمات التي أبرمت بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقية في واشنطن في 13 سبتمبر 1993[1]، إذ كان الغرض من هذه الإتفاقية هو وضع أساس لمستقبل العلاقات بين الجانبين الفلسطيني الإسرائيلي وتميزت بعدة محاور رئيسية تتمثل في : تبادل الإعتراف بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل، ولقد تضمن الاتفاق تأسيس سلطة فلسطينية مؤقتة لإدارة الشؤون المناطق الفلسطينية إبتداءا من قطاع غزة وأريحا ، مع الانسحاب التدريجي للقوات الإسرائيلية ونقل السلطات إلى الفلسطينيين كما تم الاتفاق على مجموعة من القضايا الأخرى كالقضايا المتعلقة بالقدس ، اللاجئين ،المستوطنات ، والحدود كانت سوف تترك للمفاوضات لمرحلة لاحقة[2].

ب. موقف طرفي النزاع من الاتفاقية

تباينت رؤى الشعب الفلسطيني إزاء اتفاقية أوسلو، هذا ما عكس الطيف الواسع للمعتقدات السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، حيث أحس الشعب الفلسطيني أن منظمة التحرير الفلسطينية قد أقدمت على تنازلات لم تراع فيها حق العودة الذي يعتبر حقا مقدسا وأساسيا لكل فلسطيني تم تجريده قسرا من أرضه، و من جهة أخرى تلقى الفلسطينيون في الأراضي المحتلة الاتفاقية بمزيج من القبول والتحفظ[3]، بالإضافة الى ذلك ثمة تحفظ بسبب تأجيل مناقشة قضايا هامة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين للمرحلة النهائية من المفاوضات، و كان هناك مطالبة بإجراء استفتاء

[1] كان ذلك في مراسيم شهيرة شارك فيها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، كما شارك فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين.

[2] **اتفاقية أوسلو**، بين منضمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم التوقيع عليها في 13 سبتمبر 1993.

[3] **شيباني فاتح**، "اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف"، مجلة الروق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، ع 1، 2020، ص 45.

شعبي فلسطيني على الاتفاقية، كما تجدر الإشارة أيضا أن هذه الانقسامات والاختلافات في الآراء هي انعكاس لتنوع المواقف السياسية المؤثرة في الوجدان الفلسطيني، والتي تتشكل جزئيا من خلال الفصائل والتيارات الفلسطينية[1].

ج. الموقف العربي والدولي من الاتفاقية

تبنت جمهورية العربية موقف داعم الاتفاقية فلقد ساند الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في أوسلو، حيث أعرب الرئيس محمد حسني مبارك تأييده ومساهمته في إزالة أي عوائق أمام تقدم المفاوضات[2]، ومن جهة أخرى رحبت الأردن بالاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو، حيث صرح الملك الأردني في مؤتمر صحفي عقد في 18 سبتمبر 1993 في عمان بأهمية الوصول الى تسوية مُرضية لقضية القدس، التي تحتل مكانة غالية في قلوب العرب والمسلمين، أما بالنسبة للبنان فقد أعربت الجمهورية اللبنانية[3] عن انتقاداتها للاتفاق الموقع في العاصمة النروجية أوسلو، وقد أدت تلك الانتقادات الى ضهور سلسلة من الاعتراضات من قبلها[4].

وفي وقت لاحق صرح رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني في 22 سبتمبر 1993، بأن لبنان لم يتم إطلاعها على تفاصيل الإقتراحات التي سبقت الإتفاق، وإعتبرت سوريا أن اتفاق أوسلو يعتبر تنازلا كبيرا عن المعايير الدولية المتعلقة بقضية فلسطين، من جهة أخرى دعمت كل من الجزائر،

---

[1] **شيباني فاتح،**
مرجع سابق، ص 45.

[2] اذ استضافت مصر مفاوضات الطرفين في القاهرة في 4 ماي 1994، والتي توصلت الى توقيع "اتفاقية غزة–أريحا" وكذلك استضافت مصر جولة تفاوضية جديدة أسفرت عن اتفاقية طاب(القاهرة) في 28 سبتمبر 1995

[3] وفي موقف رسمي صرح وزير الخارجية اللبناني في مقابلة نشرتها مجلة لبنانية في 19 سبتمبر 1993 أن الفلسطينيين أخطأوا بقبولهم اتفاق غزة–أريحا الذي جاء في صورة غامضة والذي لا يمنحها سوى سلطات محددة.

[4] **دحمان زبيدة، شاكم زهرة،** إتفاقية أوسلو وإنعكاساتها على القضية الفلسطينية (1994–1993)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية ادرار، 2016/2015، ص 52–53.

المغرب وتونس الاتفاق، هذا وقد أعربت الحكومة ليبيا عن طريق رئيسها معمر القذافي بان هذا الاتفاق لا يخدم المصلح الفلسطينية بلا هو اتفاق بين حركة فتح والإسرائيليين"[1].

أما بالنسبة للموقف الدولي فلقد حضي هذا الاتفاق بتأييد جميع الدول الأوروبية، حيث طلبت النرويج التي استضافت المفاوضات السرية للاتفاق وأن يسمى هذا الاتفاق "اتفاق أوسلو"، كما تجدر الإشارة أيضا الى الدور الهام الذي لعبته النرويج في إنجاح الاتفاق[2].

ومن جانبها رحبت الولايات المتحدة الامريكية بالاتفاق مؤكدة أنها ستدعم هذا الاتفاق بقوة كونه يمثل بداية حقيقية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما أعلنت بعض المؤسسات الأمريكية استعدادها لتمويل مشاريع التنمية في غزة وأريحا لدعم تطبيق الحكم الذاتي، بالإضافة الى ذلك عملت على طمأنينة الدول العربية التي أعربت عن مخاوفها بشأن الاتفاق مؤكدة أن ذلك لن يؤثر على مسار المفاوضات بالنسبة لبقية الاطراف[3].

الفرع الثالث: قرار مجلس الأمن رقم 2728لعام 2024

بتاريخ 7 أكتوبر 2023 تمكنت الفصائل الفلسطينية المسلحة من إختراق الحاجز الإسرائيلي المحيط بقطاع غزة و الوصول إلى منطقة علاف غزة [4]،بالإضافة إلى ذلك تم تنفيذ عمليات إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية والتي أسفرت العملية بمقتل 1،200 إسرائيلي بحسب البيانات الرسمية المعلن عنها، وهذا الأمر ما دفع بالكيان الصهيوني إلى إعلان الحرب ضد حماس ، بحيث أنها إستدعت حوالي 3000 جندي إحتياطي للمشاركة في العمليات العسكرية، هذا ما أدى إسرائيل لفرض حصار شامل على قطاع غزة بتاريخ 9 أكتوبر 2023، وهذا الحصار منع دخول المواد الغذائية و المياه

[1] **مرجع نفسه**، ص 54.

[2] **بوكراس محمد**، اتفاقيات أوسلو والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مذكرة النيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جمعة الجزائر 1، 2013/2012، ص 31-32.

[3] **بوكراس محمد**، مرجع نفسه، ص 32.

[4] الحاجز الإسرائيلي: وهو نظام من الجدران والحواجز التي أقامها الكيان الصهيوني حول الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب الإنتفاضة الثانية.

والدواء ، وكما قطعت عليهم الكهرباء ، وقد شرط الكيان الصهيوني بأن الحصار لن يرفع إلا بعد عودة الرهائن الذين تم إختطافهم من طرف حماس [1].

بتاريخ 25مارس 2024 أصدر مجلس الأمن القرار 2728 الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني، كما تضمن القرار أيضا الإفراج عن جميع الرهائن دون أي شروط، وكذا ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة وهذا لتلبية الإحتياجات الطبية والإنسانية الأخرى، بالإضافة أن القرار يلزم الأطراف المتنازعة إلى الإمتثال لقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين[2] .

كما تجدر الإشارة أن هذا القرار جاء خلال شهر رمضان ، ولقد لقى القرار حيادا دوليا في الأمم المتحدة ، دون أي معارضة ورغم ذلك إمتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرار دون إستعمال حق النقض ، ويجدر الإشارة أن الولايات المتحدة قد إستخدمت حق النقض من قبل ضد ثلاث قرارات سابقة صادرة من طرف مجلس الأمن كما إمتنعت عن التصويت مرتين مبررة بعدم وجود ضمانات كافية للإفراج عن الرهائن ، وبالإضافة إلى ذلك فلم تصب الولايات المتحدة بإدانة هجمات المقاومة الفلسطينية على إسرائيل ،هذا الأمر أثار إستياء الكيان الصهيوني وأدى إلى توتر في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بشأن الهجوم على غزة[3] .

وفيما يخص حركة حماس فقد أعلنت في بيان على حسابها على ترحيبها بدعوة مجلس الأمن إلى وقف فوري لإطلاق النار، وأكدت على ضرورة التوصل إلى حل لوقف إطلاق

---

[1] قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728الصادر في 25مارس2024، المتضمن وقف إطلاق النار في حرب غزة 2024، وثيقة رقم /2728S/RES

[2] موسوعة الحرية، الحصار الشامل على غزة (2023–2024)، متوفرة على الموقع التالي:

https://am.wikipedia.org/ تم الإطلاع عليه يوم 02جوان2024 على الساعة 13:38

[3] قندوز رياض، "موقف الأمم المتحدة المتعلقة بطوفان الأقصى خلال ال200 يوم من الحرب الإسرائيلية"، مجلةالمعيار، م28، ع3، 2024، ص 189–190.

النار دائم وأن يتضمن القرار إنسحاب جميع القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، وعودة النازحين إلى ديارهم، وقد أكدت حماس إستعدادها للدخول في عملية تبادل للأسرى[1].

[1] مقالات عبد الوهاب، هل تلتزم إسرائيل بقرار مجلس الأمن رقم 2728.
متوفر على الموقع التالي: https://www.youm7.com/story تم الإطلاع عليه يوم 7جوان2024 على الساعة 13:46

الفصل الثاني

مساهمة المنظمة الأممية في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي

استمر النزاع الفلسطيني الإسرائيلي لسنوات عديدة، وهو الذي يعتبر أكثر النزاعات الدولية تعقيدا، خلال هذه الفترة الطويلة، ومنذ نشوء هذا النزاع لعبت منظمة الأمم المتحدة دورا هاما منذ نشوء النزاع في إيجاد حل سلمي وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وذلك من خلال تنسيق الجهود الدبلوماسية والإنسانية والقانونية، كما سعت إلى تعزيز التفاوض وتقديم الدعم للجهود السلمية وتحقيق العدالة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

لذلك فإن، دور المنظمة الأممية في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تجلى منذ عام 1947، عندما أصدرت الجمعية العامة قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، دولة فلسطين ودولة إسرائيل، وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يحقق توافقا كاملا ولم يتم تنفيذه بالكامل، إلا أنه أرسى أساسا للحل السياسي وأعطى مظهرا للمجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

إضافة إلى ذلك، أنشأت المنظمة الأممية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (**UNRWA**) في عام 1949 لتقديم الدعم الإنساني والاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين الذين فقدوا منازلهم وتهجيرهم خلال النزاع ، ولا تزال الأنروا تواصل عملها حتى اليوم، وتقدم خدمات أساسية للملايين من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول المجاورة وتعتبر الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة أيضا جزءا أساسيا من مساعيها لحل النزاع.

عقدت المنظمة الأممية العديد من المؤتمرات والمبادرات والمفاوضات بين الجانبين، وشاركت في تشكيل العديد من اللجان والمبادرات الدولية لتسهيل المحادثات وتعزيز الحوار وإيجاد حلول سلمية للنزاع، يجب الإشارة إلى أن حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يستدعي جهودا مستمرة، مع إلتزام جميع الأطراف المعنية بالحوار والتفاوض والتسامح، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها المنظمة الأممية في هذا الصدد، إلا أنها مستمرة في بذل الجهود لتعزيز السلام والعدالة في المنطقة وتحقيق حلول دائمة وشاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

وعلى ضوء ما سبق سنتناول في هذا الفصل مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم (المبحث الأول)، والتحديات التي تواجه جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم بين الفلسطينيين و الإسرائيليين

على مر العقود، كانت المنظمة الأممية تعمل جاهدة لتحقيق تسوية للنزاع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تتمثل مهمة الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن العالميين، وهي تؤمن بأهمية الحوار والتفاوض لحل النزاعات الدولية وعلى هذا الأساس، نظرا للتوترات والصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، تعمل المنظمة الأممية جنبا إلى جنب مع الأطراف المعنية لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

تشمل مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين العديد من الجوانب المختلفة. وتعتبر جزءا من الجهود العالمية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، فإن المنظمة الأممية مستمرة في التزامها بتعزيز الحوار والتفاوض وتوفير الدعم اللازم للأطراف المعنية في سبيل تحقيق تسوية دائمة وشاملة للنزاع القائم.

ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول إبراز اللجنة الرباعية (المطلب الأول)، وعملية السلام الرباعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

اللجنة الرباعية و تحقيق الإستقرار و الأمن في الشرق الأوسط

أنشأت الجنة الرباعية في 2002، وهي مجموعة دولية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط من خلال تعزيز الجهود الدبلوماسية والسياسية ،و تتألف هذه اللجنة امن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، وتتعاون هذه الأطراف من أجل التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تعد اللجنة الرباعية جهة موثوقة للوساطة والتفاوض وتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف المعنية في المنطقة، كما تعد منبرا هاما لتبادل الأفكار والرؤى بين الدول الأعضاء للتوصل إلى تسويات سلمية ومستدامة للصراع القائم.

الفرع الأول: مساعي الدبيلوماسية تحت رعاية الأمم المتحدة

تسمى اللجنة الرباعية"، وتسمى باللجنة الدبيلوماسية الرباعية أو رباعية مدريد، و هذا المصطلح يشير إلى مجموعة من الدول أو المؤسسات الدولية الأربعة التي تشارك في حل أو تسوية نزاع أو قضية معينة، وتم إنشاؤها في عام 2002 من قبل رئيس الوزراء الإسباني "خوسيه ماريا أثنار" نتيجة للصراع المتزايد في الشرق الأوسط، وترأسها "توني بلير" الذي دعى للتطبيع، وقد تأسست لتسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط[1].

أولا: المقصود بالجنة الرباعية

هي "لجنة الرباعية للشرق الأوسط"، التي تتألف من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، تأسست هذه اللجنة للمساعدة في التوصل إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال تعزيز المفاوضات والحوار بين الطرفين وتوفير الدعم الدولي لهذه العملية، يرتبط اسم الرباعية بعملية السلام في الشرق الأوسط منذ أواخر عام 2002، وخاصة بعد تبني رؤية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش ،أين برزت الرباعية كطرف رئيسي في عملية السلام في المنطقة، ولقد نجح جورج بوش في حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وقابلة للحياة تعيش في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، وتأتي هذه الرؤية على شكل مبادرة دولية تسمى مبادرة خريطة الطريق.

أطلقت استراتيجية خارطة الطريق بعد اعتراف اللجنة الرباعية بها، وهي عملية سلام جديدة في الشرق الأوسط أدت إلى تغييرات كبيرة في عمليتي مدريد (1991) وأوسلو (1993)، وربطت الاستراتيجية الجديدة إنشاء دولة فلسطينية بالخطوات والالتزامات التي يجب على الجانب الفلسطيني الوفاء بها، مع التزامات رسمية رتبتها الخطة على الجانب الإسرائيلي، عبر ثلاث مراحل متتالية: بدءا بإنهاء العنف ومحاربة الإرهاب وبناء المؤسسات، تليها مرحلة القيام بجهود إصلاحية تطال كافة جوانب النظام السياسي الدستوري الفلسطيني، وتشمل المراحل السياسية

[1] **محسن محمد الصالح**، القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص65.

والأمنية والإدارية والمالية والقضائية والاقتصادية المرحلة الثالثة والأخيرة التي تجري خلالها محادثات الوضع الدائم، وتتناول هذه المحادثات جميع القضايا المرتبطة بالصراع، بما في ذلك قضية القدس واللاجئين الفلسطينيين، والهدف من هذه المحادثات هو إقامة الدولة الفلسطينية الموعودة، وهذا يعني أن خطة خارطة الطريق قد أخرت المحادثات السلمية بشأن قضايا الوضع الدائم، ومن المقرر أن تجرى هذه المحادثات في نهاية المرحلة الانتقالية في إطار عمليتي مدريد وأوسلو، وقد تم نقلها إلى المرحلة النهائية من عملية السلام التي سبقتها, بشروط يجب على الجانب الفلسطيني الوفاء بها.[1]

وفي عام 2003 بدأت اسرائيل ببناء جدار الفصل بطول مئات الكيلومترات قصد وقف الهجمات الانتحارية والتي حسب زعمها كانت تستهدف المدن الاسرائيلية لكن هذا الإجراء أضر بموقف اسرائيل لدى المجتمع الدولي الذي رأى أنه يؤثر على فرص إطلاق مفاوضات السلام بين الطرفين، وعام 2004 أعلنت محكمة العدل الدولية من خلال رأيها الإفتائي أن مسار الجدار مخالف للقانون الدولي ،وإن السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية إجراء غير قانوني بموجب القانون الدولي.

تبنت المجموعة الرباعية ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي نبذ العنف والاعتراف بدولة إسرائيل وقبول الاتفاقات السابقة لتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد صدر أول تقرير للمجموعة الرباعية في جويلية 2016[2]، وتناول التقرير المواجهة لعملية السلام وتضمّن توصيات لإعطاء دفع للحل القائم على وجود دولتين.

[1] **نايف أبو خلف**، اللجنة الرباعية بين الإحتواء الأمريكي والمور الأوروبي –قراءة مستقبلية في دورها–، ورقة عمل مقدمة للمركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات في مؤتمره السنوي الثالث بعنوان: "المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية"، تم انعقاده في 2009/03/28، فندق البيست ايسترن –رام الله–، ص8.

[2] **زعيتر أكرم**، القضية الفلسطينية، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، نابلس، 1986، ص42.

ثانيا: أعضاء اللجنة الرباعية

يتم اختيار الأعضاء في اللجنة الرباعية عادة بناء على مكانتهم الدولية ودورهم في النزاع المعني، وعلى دورهم الرئيسي في الشؤون الإقليمية والدولية، وقدرتهم على المساهمة في السلام والأمن في المنطقة، ويعمل أعضاء اللجنة بشكل متعاون وتعتمد قراراتها على مبادئ المشاركة المتوازنة والشراكة، يتم تنظيم اجتماعات اللجنة الرباعية بشكل منتظم لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنسيق الجهود لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، مما يجعلها قادرة على تمثيل مصالح متعددة ومتنوعة والعمل على إيجاد حلول شاملة ومقبولة للجميع.

وتعتبر اللجنة الرباعية مبادرة دبلوماسية تجمع بين أربعة أطراف رئيسية تعمل على التوصل إلى حل سلمي للنزاعات في الشرق الأوسط، وتشكيل هذه اللجنة يخضع للتغيرات والتطورات في السياسة الدولية والشؤون الإقليمية، ومع ذلك في الفترة التي تلت تشكيل اللجنة الرباعية في عام 2002، تكونت اللجنة من الأطراف التالية:

- **الولايات المتحدة:** تلعب دور الراعي الرئيسي للجنة الرباعية وتعتبر واحدة من الأطراف الرئيسية في عملية السلام في الشرق الأوسط، تعمل على تعزيز الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية.
- **الاتحاد الأوروبي:** يشارك الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية، بصفته كيانا دبلوماسيا واقتصاديا قويا، ويمثل مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويسعى لتعزيز الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط.
- **روسيا:** تلعب روسيا دورا مهما في اللجنة الرباعية، وتعمل على تعزيز الحوار وتوفير الدعم والوساطة بين الأطراف المختلفة في سبيل التوصل إلى حلول سلمية، وتسعى لتحقيق الاستقرار في المنطقة [1].
- **الأمم المتحدة:** تلعب الأمم المتحدة دورا مهما في اللجنة الرباعية من خلال دعمها لعملية

[1] **زعيتر أكرم**، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص45.

- السلام والوساطة والإغاثة الإنسانية في الشرق الأوسط[1].

إن تشكيل اللجنة الرباعية قد تغير على مر السنين وتم استدعاء أطراف إضافية في بعض الأحيان لمساعدة في عملية الوساطة والتفاوض[2]، تجتمع هذه الأطراف بانتظام لمناقشة القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية التي تؤثر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وقد اعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره 1397 (2002)[3]، باللجنة الرباعية باعتبارها المجموعة الجماعية الجديدة عقب بداية الانتفاضة الثانية، وشاركت في الاجتماع شخصيات رئيسية في الرباعية – الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ووزير خارجية روسيا، والأمين العام للأمم المتحدة، ووزير خارجية الولايات المتحدة.

شمل الممثلون والنواب في اللجنة الرباعية، كل من الممثل السامي لاتحاد الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تور فينسلاند، المبعوث الخاص جون ن كلارك[4].

تم تعيين جيمس وولفنسون، رئيس البنك الدولي السابق كمبعوث للجنة الانسحاب الإسرائيلي من غزة في أبريل 2004، الذي استقال في العام التالي نتيجة لصعوبة التعامل مع حركة حماس ولحجب الأموال عن السلطة الفلسطينية الذي قد يسبب انهيارها، وأعلن رئيس الوزراء البريطاني تونى بلير موافقته على تمثيل موفد اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط، في 27 يونيو 2007، في نفس اليوم أعلن استقالته عن رئاسة الوزراء وعضوية البرلمان في المملكة المتحدة، الموافقة جاءت بعد اعتراضات أولية من روسيا.

---

[2] **زعيتر أكرم**، القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص62.

[3] قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1397 في الجلسة 4489 التي انعقدت في 12 مارس عام 2002 الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية.

[4] "Secretary-General Welcoms James Wolfensohn's Appointment by Quartet" *(Press release).*

"ميثاق لأمم المتحدة 14 .أبريل .2005 مؤرشف من الأصل في 2012-10-21" .نسخة مؤرشفة" .مؤرشف من الأصل في 2020-06-15 .اطلع عليه بتاريخ 2024/03/10 على الساعة 15:30.

الفرع الثاني: مهام اللجنة الرباعية

تتشكل هذه اللجان الرباعية بغرض التوسط في نزاع سياسي أو اقتصادي أو في محادثات سلام، وتسعى إلى إيجاد حلول تنصف جميع الأطراف المعنية، تتمثل أهداف اللجنة الرباعية في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال تعزيز الحوار السياسي والتفاوض بين الأطراف المعنية ،كما تعمل اللجنة الرباعية على إيجاد حلول سلمية وعادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتسعى كذلك لتعزيز الثقة والتفاهم بين الأطراف المعنية وتحقيق تقدم في عملية السلام، تولي اللجنة الرباعية أيضا اهتماما بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وتعمل على دعم الشعب الفلسطيني في تحقيق طموحاته وحقوقه.

تلعب اللجنة الرباعية دورا هاما في السياسة الدولية من خلال تعزيز الحوار والتفاهم بين الأعضاء وتبادل الأفكار والرؤى المختلفة، وتعتبر اللجنة منبرا للتفاوض والوساطة في الصراعات الدولية وتسعى لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة، مثلما يعتبر دورها جوهريا في الجهود العالمية لتحقيق العدل والسلام، وتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول والشعوب في العالم.

أولا: أهداف اللجنة الرباعية

تتمثل الأهداف الرئيسية اللجنة الرباعية الرئيسية في[1]: **دعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية** وتنفيذ **اتفاقيات أوسلو** الموقعة بين الجانبين عام 1993، حل الدولتين إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، كما تسعى اللجنة إلى تعزيز هذا الحل من خلال دعم وتشجيع الجانبين على التفاوض وتذليل العقبات التي تعترض تحقيق السلام، وجاء في البيان:

[1] https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09662839.2017.1333495.

Vu le 22 avril 2024 à 18 :30.

اللجنة الرباعية الذي يؤكد التزامها الحل القائم على الدولتين[1]، ، كما تعمل اللجنة الرباعية على تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة من خلال دعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية وتشارك في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك دعم مبادرات السلام العربية ومبادرة السلام الفرنسية، كما تعزز وتسهل عملية التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يتضمن ذلك تشجيع الجانبين على استئناف المفاوضات المباشرة وتوفير الدعم اللازم لتحقيق تقدم فيها، كما تعمل اللجنة على تنسيق المواقف والجهود الدولية لضمان استمرارية ونجاح عملية التفاوض، وتركز على القضايا النهائية التي تعتبر جوهرية في عملية السلام، وتشمل الحدود النهائية بين إسرائيل وفلسطين، ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين، ووضع القدس، والأمن والاستقرار.

كما تسعى اللجنة إلى توفير إطار للتفاوض بشأن هذه القضايا وتشجيع الجانبين على التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين، وتسعى للتعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضية الشرق الأوسط، مثل الدول العربية ودول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية، يهدف هذا التعاون إلى توحيد الجهود الدولية وتعزيز التوافق فيما يتعلق بعملية السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وتقوم اللجنة الرباعية بتحقيق أهدافها من خلال[2]:

- **التنسيق بين الجهات الدولية:** تعمل اللجنة الرباعية على تنسيق الجهود الدولية لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.
- **تقديم الدعم المالي والفني:** تقدم اللجنة الرباعية الدعم المالي والفني للمشاريع التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.
- **المراقبة والإبلاغ عن التقدم:** تراقب اللجنة الرباعية التقدم المحرز في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتقدم تقارير دورية إلى المجتمع الدولي.

[1] زعيتر اكرم، مرجع سابق ،ص70

[2] شراب ناجي صادق، أبو نحل، أسامة محمد، الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، "مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية"، م 20، د2، 2012، ص240.

- **المشاركة في المفاوضات:** تشارك اللجنة الرباعية في المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني عند الحاجة.

تواجه اللجنة الرباعية انقسامات داخلية بين أعضائها حول بعض القضايا، مثل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، كما تواجه صعوبة في العمل مع السلطة الفلسطينية بسبب الانقسام الداخلي الفلسطيني بين حماس وفتح وتكون مقاومة من قبل الحكومة الإسرائيلية لبعض مبادراتها، مثل وقف الاستيطان الإسرائيلي[1].

ثانيا: أعمال اللجنة الرباعية

قامت اللجنة الرباعية على مدار سنوات عملها بالعديد من المهام لدعم عملية السلام، تشمل[2]:

أ. **طرح خارطة الطريق:** قدمت اللجنة الرباعية في 30 أفريل 2002، خارطة الطريق، والتي تعتبر خطة مرحلية تهدف إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية مستقلة، وقد حددت خارطة الطريق جدولا زمنيا لتحقيق الإصلاحات الأمنية، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإجراء مفاوضات سلام نهائية.

ب. **عقد مؤتمر لندن:** في 23 يونيو 2002، عقد مؤتمر لندن بمشاركة الدول المانحة الرئيسية لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية[3]، تعهدت الدول المانحة بتقديم 19.2 مليار دولار

[1] **شراب ناجي صادق، أبو نحل،** أسامة محمد، الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مرجع سابق، ص125.

[2] **مارتن غرينيش، تيري أكلاهان،** المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 2، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص93.

[3] **مؤتمر لندن** المنعقد في 23 يونيو 2002، لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

أمريكي للمساعدة للفلسطينيين على مدار السنوات الثلاث التالية، ربطت الدول المانحة تقديم المساعدات بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يتعين على السلطة الفلسطينية تنفيذها.

ج. **عقد اجتماعات مع الجانبين:** عقدت اللجنة الرباعية اجتماعات منتظمة مع القيادة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية لمناقشة التقدم المحرز في عملية السلام، وحل العقبات، وتقديم الدعم[1].

ح. **تقديم الدعم المالي والفني:** قدمت اللجنة الرباعية الدعم المالي والفني للمشاريع التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين وبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، شملت هذه المشاريع بناء المدارس والمستشفيات والبنى التحتية الأخرى، وتقديم الدعم للشركات الفلسطينية، وتوفير فرص العمل.

خ. **مراقبة وتقييم التقدم:** راقبت اللجنة الرباعية التقدم المحرز في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وقدمت تقارير دورية إلى المجتمع الدولي، شملت هذه التقارير تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقيات أوسلو، والعقبات التي تحول دون تحقيق السلام، والتوصيات بشأن كيفية المضي قدما.

د. **مبادرة السلام العربية** (2000): مبادرة قدمتها الدول العربية تقضي بتطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة[2].

ذ. **مبادرة فيينا (2014):** مبادرة قدمتها الولايات المتحدة وأوروبا لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين.

---

[1] **مقابلة كرايسز جروب مع غسان الخطيب**، وزير العمل والتخطيط والصحة السابق في السلطة الفلسطينية، ران الله، أيار / مايو 2006.

[2] **مبادرة السلام العربية** هي مبادرة أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين. هدفها إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب من هضبة الجولان المحتلة، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل، وكانت في ختام القمة العربية 14 يوم 28 مارس / آذار عام 2002 ببيروت.

- **التعاون الدولي مع اللجنة الرباعية:**

تلعب اللجنة الرباعية الدولية دورا محوريا في دعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من خلال التعاون مع مختلف الفاعلين الدوليين والإقليميين، وتشمل هذه الجهات[1]:

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعد الولايات المتحدة من أقوى الداعمين لعملية السلام، وتقدم مساعدات مالية وفنية كبيرة للفلسطينيين، كما تلعب دورا وسيطا بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.
- **روسيا** :تعد روسيا عضوا هاما في اللجنة الرباعية، ولها علاقات تاريخية مع كل من إسرائيل وفلسطين وتسعى روسيا إلى حل عادل ودائم للصراع على أساس حل الدولتين.
- **الاتحاد الأوروبي** :يعد الاتحاد الأوروبي من أكبر المانحين للفلسطينيين، ويدعم بقوة حل الدولتين، كما يلعب دورا هاما في تنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين.
- **الأمم المتحدة:** تلعب الأمم المتحدة دورا رئيسيا في تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين، ومراقبة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، كما تدعم عملية السلام من خلال مبادرات ومشاريع مختلفة[2].
- **الدول العربية:** تقدم الدول العربية مساعدات مالية للفلسطينيين، وتدعم حقوقهم في إقامة دولتهم المستقلة، كما تشارك في المبادرات الدولية التي تهدف إلى حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تلعب جامعة الدول العربية دورا هاما في تنسيق المواقف العربية بشأن القضية الفلسطينية[3].

[1] **خلفة الله صبرينة**، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص140.

[2] مرجع نفسه، ص142.

- **المنظمات الدولية:** تقدم العديد من المنظمات الدولية المساعدة الإنسانية والتنموية للفلسطينيين، كما تدعم عملية السلام من خلال مراقبة احترام حقوق الإنسان وتقديم التقارير والتوصيات.

تشمل بعض المنظمات الدولية الرئيسية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والوكالة الأوروبية للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

- **المجتمع المدني:** تلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في رفع مستوى الوعي بقضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والترويج للسلام وحقوق الإنسان، كما تقدم خدمات مباشرة للفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية[1].

من أشكال التعاون الدولي مع اللجنة الرباعية تمثلت في تقديم الدعم المالي والفني للفلسطينيين، المساهمة في مبادرات السلام والمشاريع التي تهدف إلى حل الصراع، مراقبة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، تقديم التقارير والتوصيات للمجتمع الدولي والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بقضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والترويج للسلام وحقوق الإنسان مع تقديم خدمات مباشرة للفلسطينيين[2].

المطلب الثاني:

عملية السلام الرباعية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع

عملية السلام الرباعية هي جهود دولية مبذولة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتركز على التوصل إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يتم تعيين اللجنة الرباعية كوسيط وموجه سياسي للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعمل على تعزيز الحوار وبناء الثقة بين الأطراف المعنية، تهدف عملية السلام الرباعية إلى تحقيق حل سياسي يكون عادلا ومستداما

[1] **خلفة الله صبرينة** ، مرجع سابق ،ص146.

[2] **عبد الفتاح بيومي حجاري**، قواعد أساسية في نظام محكمة الجزاء الدولية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2006، ص144.

للصراع، ويضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بجانب دولة إسرائيل، وفقا للمبادئ والقرارات الدولية السابقة، وتعمل اللجنة الرباعية على تنسيق ودعم الجهود السياسية والاقتصادية والإنسانية لتحقيق هذا الهدف، وتوفير الدعم المالي والتقني والإنمائي للفلسطينيين[1].

واجهت عملية السلام الرباعية تحديات وصعوبات متعددة، مثل استمرار الاستيطان الإسرائيلي والتوترات الأمنية والخلافات السياسية، ومع ذلك فإن اللجنة الرباعية ما زالت تستمر في جهودها لتعزيز السلام وتحقيق التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، مع تعقيدات الصراع وتحدياته المستمرة، يظل المجتمع الدولي يعمل بالتعاون مع اللجنة الرباعية لإيجاد حلول سلمية وعادلة للصراع، وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة[2].

الفرع الأول: الإعلان الوزاري الرباعي

الإعلان الوزاري الرباعي هو وثيقة رسمية تهدف إلى توضيح الأهداف والتوجهات المشتركة للدول الأربع (الولايات المتحدة، روسيا،الإتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة) المشاركة في الإعلان، يتعلق الإعلان بقضايا مهمة وحساسة تهم المتعاقدين، وهو يمثل منصة للتشاور واتخاذ القرارات المشتركة، يتم إصدار الإعلان الوزاري الرباعي بناء على التوجيهات المحددة من قبل الحكومات الأربع، ويعتبر وثيقة ملزمة للأطراف المشاركة.

أولا: المقصود الإعلان الوزاري الرباعي

بتاريخ 30 أفريل 2002 ، اجتمع وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مدريد، إسبانيا، لإصدار الإعلان الوزاري الرباعي للجنة الرباعية الدولية[3]، وهذا الإعلان يعبر عن التزام اللجنة بتعزيز حل الدولتين كحلا للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد تم صدور عدة إعلانات ووثائق وزارية عن اللجنة الرباعية على مر السنوات

[1] **محمد بوسلطان**، مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص179.

[2] **عبد الخالق**، الجرائم الدولية –دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب، ط 1، القاهرة، 1989، ص151.

[3] مكتبة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، استعراض الاحتياجات الإنسانية: الأرض الفلسطينية المحتلة، كانون الثاني / يناير 2023، ص23.

اللاحقة ،و التي تؤكد التزام الأطراف بمبادئ السلام والعدالة وحقوق الإنسان، وتحث على وقف الاستيطان الإسرائيلي والعنف وتحقيق تقدم في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين[1].

ثانيا: تأثير الإعلان الوزاري الرباعي على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية

لعب الإعلان الوزاري الرباعي للجنة الرباعية الدولية دورا هاما في إعادة إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، وبذلك ساعد في إعادة التركيز على حل الدولتين، كما ساهم في وقف العنف، وشجع على استئناف محادثات السلام[2]، وبذلك سنتناول بعض إيجابيات صدور الإعلان الوزاري الرباعي على عملية السلام في المنطقة، وبعدها سوف نستعرض بعض سلبياته.

أ. الإيجابيات:

إعادة التركيز على حل الدولتين حيث ساعد الإعلان في إعادة التركيز على حل الدولتين كأفضل طريق لتحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الدعوة إلى وقف العنف مما أدى إلى انخفاض كبير في أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، واستئناف محادثات السلام شجع الإعلان الطرفين على استئناف محادثات السلام، مما أدى إلى بعض التقدم في بعض القضايا والدعم الدولي الذي ساعد في حشد الدعم الدولي لعملية السلام.

ب. سلبيات:

- لم يتم تحقيق السلام الدائم: على الرغم من التأثير الإيجابي للإعلان، لم يتمكن من تحقيق السلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- استمرار النزاعات: استمرت النزاعات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.
- عدم حل القضايا الرئيسية لم يتمكن الإعلان من حل القضايا الرئيسية التي تعيق السلام، مثل وضع القدس واللاجئين الفلسطينيين.

---

[1] **المخادمي رزيق عبد القادر**، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص122.

[2] **محسن محمد الصالح**، مرجع سابق، ص76.

كان للإعلان الوزاري الرباعي للجنة الرباعية الدولية تأثير إيجابي على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، لقد ساعد في إعادة التركيز على حل الدولتين، وساهم في وقف العنف، وشجع على استئناف محادثات السلام[1]، ومع ذلك لم يتمكن الإعلان من تحقيق السلام الدائم، استمرت النزاعات بين الإسرائيليين والفلسطينيين ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، لا تزال اللجنة الرباعية الدولية ملتزمة بحل الدولتين وتواصل العمل مع الطرفين لتحقيق السلام.

الفرع الثاني: خطة العمل الرباعي ومؤتمر أنابوليس

تم عقد 54 اجتماعا من طرف الرباعي الدولي "الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا والأمم المتحدة" منذ عام 2002 من أجل الترويج لخارطة الطريق القائمة على الأداء من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل، على أساس افتراض وجود دولتين منفصلتين، وتقترح خارطة الطريق التي أيدها مجلس الأمن في قراره 1515 (2003)[2]، استراتيجية من ثلاث خطوات،من شأنها أن تؤدي إلى تطوير نهج قائم على الأداء في عملية السلام يؤدي في نهاية المطاف إلى حل الصراع.

أولا: خطة العمل الرباعي

خطة عمل الرباعي، أو اللجنة الرباعية الدولية، هي جهود مشتركة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تتألف اللجنة الرباعية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا، وتعمل كمجموعة دولية للوساطة والتوجيه السياسي في عملية السلام[3]، في عام 2006 طرحت اللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) خطة عمل الرباعي، وهي مبادرة تهدف إلى إعادة إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية وتحقيق حل الدولتين، تتمثل خطة عمل الرباعي في عدة مبادئ

[1] Foundation for Middle East Peace, "Report on Israeli settlements in the Occupied Palestinian (٢٠٦).Territories", Washington, D.C., February 1994, p. 3

[2] قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1515 بنيويورك في 19 نوفمبر 2003 بشأن تأييد "خريطة الطريق" التي وضعتها اللجنة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس وجود دولتين.

[3] **صالح صائب الجبوري**، محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص98.

وجهود تهدف إلى تحقيق حل الدولتين وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، ومن بين هذه الجوانب: دعم المفاوضات، تعزيز الثقة، وقف الاستيطان، تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين من خلال الدعم، وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق حل دائم وعادل للصراع، يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بجانب دولة إسرائيل وفقا للقرارات الدولية والمبادئ الدولية المعترف بها.

أ. اجتماعات وقرارات الإعلان الوزاري الرباعي للجنة الرباعية الدولية:

اجتمع وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مدريد، إسبانيا، بتاريخ 30أفريل2002 قصد إصدار الإعلان الوزاري الرباعي للجنة الرباعية الدولية، وتبعا لذلك عقدت اللجنة الرباعية الدولية العديد من الاجتماعات منذ إصدار الإعلان الوزاري، وذلك لمناقشة التطورات في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية واتخاذ قرارات بشأن كيفية دعمها.

1. **اجتماعات الرباعي:** من الاجتماعات الهامة تشمل[1] :

-**اجتماع شرم الشيخ، مصر، 2005:** تم خلال هذا الاجتماع إطلاق مبادرة "الطريق نحو السلام" التي حددت خطوات لتحقيق حل الدولتين.

-**اجتماع لندن، المملكة المتحدة، 2007:** تم خلال هذا الاجتماع حشد الدعم الدولي لمبادرة "الطريق نحو السلام."

-**اجتماع أنابوليس، الولايات المتحدة الأمريكية، 2007:** تم خلال هذا الاجتماع إطلاق مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

-**اجتماع واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010:** تم خلال هذا الاجتماع حث الطرفين على استئناف محادثات السلام.

[1] **محمد هشام محمد إسماعيل**، موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، مذكرة لنيل شهادة للماجيستر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011، ص52.

-**اجتماع بروكسل، بلجيكا، 2014:** تم خلال هذا الاجتماع إعادة تأكيد التزام اللجنة الرباعية الدولية بحل الدولتين.

2. **القرارات:** اتخذت اللجنة الرباعية الدولية العديد من القرارات منذ إصدار الإعلان الوزاري وذلك لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، بعض القرارات الهامة تشمل[1]:

-**الدعوة إلى وقف العنف:** دعت اللجنة الرباعية الدولية مرارًا إلى وقف فوري ومستمر للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

-**الحث على استئناف محادثات السلام** :حثت اللجنة الرباعية الدولية الطرفين على استئناف محادثات السلام بشكل منتظم وبحسن نية.

-**الدعوة إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين** :دعت اللجنة الرباعية الدولية إسرائيل إلى الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين.

-**الدعوة إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي** :دعت اللجنة الرباعية الدولية إسرائيل إلى وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

-**تقديم الدعم المالي والفني للطرفين** :قدمت اللجنة الرباعية الدولية المساعدة المالية والفنية للطرفين لدعم جهودهما لبناء الثقة وتحقيق السلام.

تمثلت مكونات خطة العمل الرباعي في ثلاث مراحل أساسية شملت[2]:

---

[1] البرلمان الأوروبي يعلن دعمه للفلسطينيين في الأمم المتحدة، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، من الموقع التالي:

www.wafainfo.pd/parlement%20euroien.html.

file:///C:/users/user/download/documents/palestine2005.pdf.20، تم الاطلاع عليه يوم 2024/05/1 على الساعة 10:30.

[2] **أحمد سعيد نوفل**، توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية، "مجلة دراسات شرق أوسطية"، العدد 25، خريف 2003.

- **المرحلة الأولى:** تركز المرحلة الأولى على بناء الثقة بين الطرفين، من خلال خطوات مثل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، ووقف الاستيطان الإسرائيلي، وتحسين حرية حركة الفلسطينيين.
- **المرحلة الثانية** :تبدأ المرحلة الثانية بمفاوضات حول حلول نهائية لقضايا الوضع الدائم، مثل القدس واللاجئين.
- **المرحلة الثالثة:** تتضمن المرحلة الثالثة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المرحلة الثانية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ب. آليات عمل اللجنة الرباعية: اللجنة الرباعية هي منظمة دولية مكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة، تم إنشاؤها في عام 2002 بهدف إيجاد حل سياسي للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وتنفيذ خارطة الطريق للسلام و تتمثل هذه الأليات في :[1].

1. **الاجتماعات الدورية:** تعقد اللجنة الرباعية اجتماعات منتظمة لمناقشة آخر المستجدات والقضايا المطروحة، ووضع الخطط والاستراتيجيات المناسبة.
2. **التشاور والتنسيق:** تقوم اللجنة بالتشاور والتنسيق المستمر مع الأطراف المعنية لتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عنها.
3. **آليات المراقبة والمتابعة:** تتبنى اللجنة آليات فعالة لمراقبة ومتابعة تنفيذ قراراتها وتوصياتها على الأرض[2].
4. **رؤية اللجنة الرباعية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني:** تسعى اللجنة الرباعية الدولية إلى تحقيق رؤية سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، حيث تعيش إسرائيل وفلسطين كدولتين مستقلتين ومتجاورتين في سلام وأمن، وتستند هذه الرؤية إلى العناصر الأساسية التالية[1]:

---

[1] **نايف أبو خلف**، اللجنة الرباعية بين الإحتواء الأمريكي والمور الأوروبي –قراءة مستقبلية في دورها–، مرجع سابق، ص7.

[2] **مطانيوس حبيب**، الإتحاد الأوروبي وحل أزمة الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، المجلد 13، العدد 17، تموز 2004، ص56.

- **حل الدولتين:** تؤمن اللجنة الرباعية بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويتضمن هذا الحل قيام دولتين مستقلتين ذات سيادة، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.
- **القدس:** تدرك اللجنة الرباعية أن القدس هي قضية حساسة للغاية بالنسبة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وتدعو اللجنة إلى إيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية القدس يحترم حقوق وتطلعات كلا الطرفين.
- **اللاجئون:** تؤكد اللجنة الرباعية على ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل ومتفق عليه، وتدعو اللجنة إلى احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة أو التعويض.
- **الأمن:** تشدد اللجنة الرباعية على أهمية ضمان الأمن لكل من إسرائيل وفلسطين، وتدعو اللجنة إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة وقادرة على ضمان الأمن الداخلي.
- **التعاون الإقليمي:** تؤمن اللجنة الرباعية بأن التعاون الإقليمي ضروري لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وتدعو اللجنة الدول العربية والإسلامية إلى المشاركة بشكل بناء في عملية السلام.

ثانيا: مؤتمر أنابوليس لسلام الشرق الأوسط

تمت دعوة العديد من الزعماء الإقليميين والدوليين للمشاركة في المؤتمر، بما في ذلك الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت، كما شارك أيضا ممثلون عن دول عربية وأعضاء في اللجنة الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الإسلامية).

[1] **المديني توفيق**، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، سلسلة دراسات (53)، مشروعات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010، ص77.

أ. **انعقاد مؤتمر أنابوليس:** عقد المؤتمر بمبادرة من الرئيس الأمريكي آنذاك جورج بوش[1]، بهدف إعادة إحياء عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[2]،و كان الهدف من المؤتمر تعزيز إرادة الأطراف المعنية بالتوصل إلى حل سلمي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، وخلال هذا المؤتمر تم مناقشة عدة قضايا ومنها مسألة الحدود، والقدس، واللاجئين، والأمن، والمياه والاقتصاد، كما سعى المؤتمرون إلى حشد الدعم الدولي لحل الدولتين، تشجيع الإسرائيليين والفلسطينيين على اتخاذ خطوات لبناء الثقة وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين[3]، وعلى الرغم من الأمور الجيدة المتوصل إليها خلال هذا المؤتمر إلا أن تلك الجهود لم تؤت ثمارها المرجوة، وتعثرت عملية السلام في الفترة الموالية بسبب استمرار الصعوبات والخلافات بين الأطراف المعنية، منذ عقد مؤتمر أنابوليس، تم تنظيم عدة جولات جديدة من المفاوضات والمحادثات بوساطة دولية، ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي

حتى الآن والصراع الإسرائيلي الفلسطيني مستمر والجهود الدولية لتحقيق السلام لا تزال قائمة[4].

ب. **أبرز النقاط الواردة في البيان الختامي للمؤتمر:** تمثلت في التأكيد على حل الدولتين كحل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، دعوة الطرفين إلى استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة وتحديد إطار زمني لإنهاء المفاوضات بِما لا يتجاوز عام 2009، التأكيد على أهمية القدس كقضية ذات وضع نهائي يجب حلها من خلال المفاوضات، التأكيد

[1] مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط هو مؤتمر دولي عقد في مدينة أنابوليس في كلية البحرية الأمريكية في ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة في 27 نوفمبر 2007.

[2] **أحمد قريع**، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى أنابوليس، مفاوضات أنابوليس 2007-2008، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014، ص345.

[3]، مرجع نفسه، ص248.

[4] **محسن صالح**، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2018، ص46.

على ضرورة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل ومتفق عليه، ودعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم السياسي والمالي للطرفين الإسرائيلي والفلسطيني[1].

من تأثيراته اعتبر مؤتمر أنابوليس خطوة مهمة في عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني، أدى المؤتمر إلى تجديد الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية وساعد المؤتمر في حشد الدعم الدولي لحل الدولتين[2]، ومع ذلك لم يتمكن المؤتمر من تحقيق هدفه المتمثل في إنهاء المفاوضات بحلول عام 2009، واجهت عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني العديد من التحديات منذ مؤتمر أنابوليس، ولا تزال مستمرة حتى يومنا هذا.

[1] **أحمد قريع أبو علاء**، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى أنابوليس 4 –مفاوضات أنابوليس (2008/2007)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين، 18 أغسطس 2014، ص152.

[2] **محسن صالح**، ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017، مرجع سابق، ص63.

المبحث الثاني:

التحدياتالتي واجهت جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين

تواجه جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحديات هائلة نتيجة للتعقيدات والتوترات التي تحيط بالصراع الطويل الأمد في المنطقة، يعتبر هذا النزاع واحدا من أكثر النزاعات تعقيدا وتأثيرا على المستوى الدولي، وقد تسبب في تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد العنف وعدم الاستقرار في المنطقة، ومع ذلك فإن الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع تواجه العديد من التحديات[1]، تعد واحدة من أبرز التحديات التي تواجه جهود الأمم المتحدة هي الانقسامات السياسية والتوترات المستمرة بين الجانبين المتنازعين، يتعارض الفلسطينيون والإسرائيليون فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، مثل الحدود الإقليمية، والاستيطان، ووضع القدس، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، تتسم العلاقات بالاحتقان وانعدام الثقة المتبادلة مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاقات شاملة ومستدامة[2].

بالإضافة إلى ذلك يواجه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحديات أمنية خطيرة، تشمل هذه التحديات التهديدات الإرهابية والاستخدام المفرط للقوة والأعمال العنفية المتكررة، تتسبب هذه الأحداث في تصعيد التوتر وتعزيز العنف وتعقيد جهود الأمم المتحدة لتحقيق التفاهم وتسوية النزاع، علاوة على ذلك يواجه النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، يسبب النزاع تدميرا للبنية التحتية وتعطيل النمو الاقتصادي، مما يؤثر على حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وتتسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانعدام فرص العمل في تفاقم التوترات وعدم الاستقرار ولا شك أن تحقيق تسوية دائمة وعادلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي يتطلب جهودا هائلة وإرادة سياسية قوية من جميع الأطراف المعنية، يجب تجاوز الانقسامات والتوترات

[1] **محمد مبرك**، التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي،" مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية"، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، العدد الخامس، جوان 2018، ص15.

[2] **خيري يوسف مريكب**، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص73..

والتحديات المختلفة من أجل بناء مستقبل مستدام للفلسطينيين والإسرائيليين، يعتبر الحوار والتفاهم والوساطة الدولية الفعالة أدوات أساسية في تحقيق هذا الهدف المشترك.

المطلب الأول:

التحديات القانونية

تعد التحديات السياسية أحد الجوانب الرئيسية التي تعترض جهود تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، يتجاوز هذا النزاع الأبعاد الثقافية والدينية والتاريخية، ويتعلق بالمصالح السياسية والأمنية للأطراف المعنية، وتتأثر جهود السلام والتفاوض بعدة تحديات سياسية تعكس التوترات والانقسامات القائمة في المنطقة، أحد أبرز التحديات السياسية هو التوتر الدائر بين الفلسطينيين والإسرائيليين فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تمثل جوهر الصراع، مثل الحدود والاستيطان، ووضع القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين، يتم تصاعد التوترات والجدالات حول هذه القضايا المعقدة ويعتبر تحقيق التوافق عليها أمرا صعبا للغاية.

بالإضافة إلى ذلك، يشهد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تحديات ناجمة عن الانقسامات السياسية الداخلية لكل طرف، فالفلسطينيون يعانون من انقسام بين السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وحركة حماس في قطاع غزة وتعد التدخلات الخارجية أيضا تحديا سياسيا هاما في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فالدول الإقليمية والقوى العالمية تتدخل بمصالحها السياسية والاقتصادية، وتؤثر بشكل كبير على ديناميكية الصراع وتوجه الجهود الدولية، وقد تدعم بعض الدول والمنظمات الأطراف المتنازعة، بينما تسعى أخرى للوساطة وتشجيع الحوار، هذه التدخلات تعقد الصورة العامة للنزاع وتصعد التوترات.

الفرع الأول: رفض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة

يعتبر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني أحد أطول النزاعات وأكثرها تعقيدا في العالم الحديث، يتركز الصراع في الادعاءات المتنافسة على نفس الأرض من قبل الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، و رغبة من المنظمة الأممية لإيجاد حل للنزاع القائم ، قامت الجمعية العامة في عام

1947بالتصويت على مقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية، وهو ما رفضته القيادة العربية ، في حين قبلتها المنظمات الصهيونية، وفي عام 1948، أعلنت القيادات اليهودية إستقلال إسرائيل في أعقاب ذلك اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، والتي هُزمت فيها الجيوش العربية وفقدت فلسطين أراضيها.

دفعت حرب أكتوبر 1973 كلا من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إعادة النظر في سياساتهما السابقة والتقدم بسياسات جديدة، تقوم على تنفيذ انسحابات محدودة كوسيلة لتحقيق حالة من الاستقرار، تستثني الفلسطينيين ومنظمة التحرير وتبقيهم خارج المعادلة، وقد أطلق على هذه الإستراتيجية المعدلة سياسة "الخطوة خطوة" وكان مهندسها الرئيسي وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر، واستهدفت هذه الإستراتيجية الإسرائيلية عزل منظمة التحرير من خلال التوصل إلى معاهدات ثنائية مع الدول العربية، كما رفضت مبدأ إقامة دولة ثانية بين البحر والنهر واعتبرت أن إقامة دولة فلسطينية سيهدد الاستقرار، وإن هذه الدولة ستتحول إلى قاعدة للاتحاد السوفييتي في المنطقة، وبالمقابل وافقت إسرائيل على التفاوض مع الدول العربية في إطار مؤتمر دولي وهذا يحدث لأول مرة كما وافقت على القيام بانسحابات محدودة على جبهتي سيناء والجولان، واعتبرت في نفس الوقت أن الأردن هو الذي يمثل الشعب الفلسطيني، "وفي هذا الإطار تعهدت الإدارة الأميركية بمعارضة دعوة منظمة التحرير لأية مفاوضات بدون موافقة إسرائيل، وقد أدرج هذا الالتزام الأميركي بمذكرة للتفاهم بين الجانبين"[1].

لقد تجاهلت معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، بشكل كامل منظمة التحرير وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وبهذا الصدد يقول إريك شارون في مذكراته "أعد الجيش الإسرائيلي خطة احتلال

[1] **الكيالي عبد الوهاب**، تاريخ فلسطين الحديث، ط1، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص76.

جنوب لبنان منذ العام 1979، وتقرر بموجب هذه الخطة تدمير قوات المخربين من أجل خلق واقع جديد في المنطقة"[1].

من تحديات إقامة الدولة الفلسطينية أن الطرف الفلسطيني يرغب في التوصل إلى تسوية تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى حل باقي قضايا الوضع الدائم، في حين ترى إسرائيل أن موضوع الدولة الفلسطينية المستقلة، ينطوي على العديد من المخاطر والتهديدات، التي من الممكن أن تهدد أمنها ووجودها وتعثرت جميع المفاوضات واللقاءات التي تمت بين الطرفين، بسبب معوقات حالت دون التوصل إلى حل، ونسفت أي فرصة يمكن أن توصل إلى تسوية دائمة، فهناك تباين كبير في مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكرين الفلسطيني والإسرائيلي.

رفض الإسرائيليون فكرة الدولة الفلسطينية والتفاوض مع منظمة التحرير من أجل التوصل لتسوية دائمة، بسبب عدم تخلي المنظمة عن فكرة الكفاح المسلح كخيار وحيد لاستعادة الأرض، والذي اعتبرته إسرائيل وأمريكا شرطا أساسيا يجب التراجع عنه، للبدء في مفاوضات إنهاء الاحتلال، وبالرغم من التحول الذي طرأ على منظمة التحرير في السبعينيات، والذي أسقطت بعده فكرة أن تكون فلسطين دولة ديموقراطية يتمتع فيها الفلسطينيين والإسرائيليين بحقوق متساوية إلا أنه لم يطرأ أي تقدم فيما يخص إقامة الدولة في الضفة الغربية وغزة فترة السبعينيات والثمانينيات، بسبب عدم تماسك

الموقف الفلسطيني والتضارب الداخلي في الاستراتيجية الفلسطينية، أي السير باتجاه الكفاح المسلح والتفاوض معا[2].

ويمكن القول، أن المعيق الأول لعدم قيام دولة فلسطينية منذ عام 1948حتى تأسيس منظمة التحرير هو حالة تفكك و إنقسام، التي عاشها الشعب الفلسطيني بسبب عدم وجود تمثيل رسمي

[1] **هيكل، محمد حسنين**، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق للنشر، الجزء 1، ط 1، القاهرة، 1996، ص98.

[2] **الخالدي وليد**، آفاق السلام في الشرق الأوسط ، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م 13، ع 52، 2002، ص ص197-198.

فاعل، يقوم بمهام حكومة ترعى مصالح الشعب من شأنها التباحث والتفاوض مع جميع اللجان المعنية بأمر فلسطين لتقرر بالنيابة عن الشعب، بموجب المشروعية المكتسبة من الجماهير الفلسطينية في الداخل والشتات وأن تسعى للعمل على استرجاع الحقوق المنتزعة وإعادتها الى أصحابها كحق غير قابل للتصرف.

إن استقلالية القرار الفلسطيني مطلب فلسطيني أساسي مع التأكيد على أن تبقى الجامعة العربية مظلة هذا الكيان، حيث جسدت تلك الاستقلالية في قمة الرباط عام 1974، والتي أقر فيها بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وعليه شعرت منظمة التحرير بأن هذا التحول من شأنه أن يجلب الدولة الفلسطينية فور قبولها بالتعامل مع القرارين في إعلان الجزائر عام 1988، ورغم أن التحول جاء فترة الانتفاضة ورغم قيام المجتمع الدولي بالتدخل من أجل إيجاد سبل للتسوية ولتحقيق السلام في المنطقة إلا أن الدولة لم تقم على الأرض لأسباب عدة حالت دون ذلك[1].

و يتمثل المعيق الثاني لإقامة الدولة الفلسطينية حين أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية برنامج النقاط العشر في حين لم يكن أي جزء من فلسطين محررا من أجل أن تقام عليه تلك الدولة، وهو معيار أساسي من معايير نشأة الدولة حيث وقفت إسرائيل المحتلة لكامل أرض فلسطين في وجه ذلك المشروع ،

وشكلت عائقا كبيرا أمام تطبيق ما تضمنه البرنامج من نقاط، لأنه وكما ترى إسرائيل فإن الدولة الفلسطينية لن تقام على حساب الحفاظ على وجودها، أما المعيق الثالث فكان عندما رفضت إسرائيل والولايات المتحدة عام 1988 إعلان منظمة التحرير قيام دولة فلسطين ، الذي تضمن القبول بالتعامل مع القرارين كأساس للمفاوضات، وظنت منظمة التحرير حينها أن ذلك سيمنحها دولة على حدود عام 1967، لكنها لم تحظ بذلك ولم تكسب الموقف الدولي بشكل تام

[1] **نوفل ممدوح**، عملية السلام بعد عقد قمة كامب ديفيد الثانية، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، م ج 11، ع 43، 2001، ص ص269-273

،ولم تحصل على عضوية كاملة في الأمم المتحدة ولم تعترف بها الولايات المتحدة ،التي رفضت الحوار معه الاحقا[1].

الفرع الثاني: استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والانقسام الفلسطيني

رغم الجهود الدبلوماسية المكثفة من قبل اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) إلا أن إسرائيل استمرت في توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بوتيرة متسارعة، واعتبرت اللجنة الرباعية هذه الممارسات الإسرائيلية غير قانونية وعقبة رئيسية أمام تحقيق السلام، بينما على صعيد الانقسام الفلسطيني، فقد ظل الانقسام السياسي بين حركتي فتح وحماس مستمرا مما عرقل الجهود الفلسطينية الموحدة، وحاولت اللجنة الرباعية التوسط بين الفصائل الفلسطينية لإنهاء هذا الانقسام، لكن دون نجاح كبير واعتبرت اللجنة الوحدة الفلسطينية أمرا ضروريا لتحقيق تقدم في عملية السلام.

أولا: استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية

إن الغرض من الاستعمار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو مشكلة دائمة ومركزية في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وكان مصطلح "الاستعمار" يشير إلى بناء المستعمرات الإسرائيلية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، بما في ذلك الضفة الغربية وهضاب القدس والجولان، وتنظر العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى المستوطنات على أنها انتهاك للقانون الدولي بما في ذلك القرار 242 والقرار 338 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذين يدعوان إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها خلال حرب عام 1967[2].

تتسبب المستوطنات في تغيير الديموغرافيا والمناظر الطبيعية والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية وتقسم الأراضي وتعرقل إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافيا،

[1] **نوفل ممدوح**، عملية السلام بعد عقد قمة كامب ديفيد الثانية، مرجع سابق، ص 269_279

[2] **بعيل مئير**، دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، مواقف إسرائيلية هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟ ترجمة غازي السعدي، ط1، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، 1983، ص67.

وتستولي إسرائيل أيضا على موارد طبيعية في الأراضي الفلسطينية مما يؤثر على حياة الفلسطينيين ويزيد من الاستياء والتوتر، على الصعيد الدولي تدين العديد من الدول والمنظمات الدولية الاستيطان الإسرائيلي وتطالب بوقفه، وتعتبر الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الجهات الدولية والإقليمية الاستيطان عائقا رئيسيا أمام التسوية السلمية.

مع ذلك يستمر الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بشكل مستمر، ويشهد بناء وتوسع المستوطنات، والجهود الدولية والدبلوماسية مستمرة للضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان وإعادة المفاوضات بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي[1]، وتشير الإحصائيات إلى أنه منذ عام 1967 أقامت إسرائيل أكثر من 280 مستوطنة وبؤرة استيطانية في الضفة الغربية المحتلة يقطنها ما يزيد عن 700 ألف مستوطن إسرائيلي.

تواصل الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، دفع مخططات لبناء المزيد من الوحدات الاستيطانية وتوسيع المستوطنات القائمة مما يهدد بتقويض فرص إقامة دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، ويلحق الاستيطان الإسرائيلي أضرارا جسيمة بالاقتصاد الفلسطيني ويقوض فرص التنمية المستدامة، كما يعيق حرية حركة الفلسطينيين ويشكل انتهاكا لحقوقهم في التنقل والملكية والأمن، ويغذي التوتر والعنف في المنطقة ويشكل تهديدا للأمن والاستقرار ويقوض آفاق حل الدولتين ويهدد بتحويل الصراع إلى صراع ديني[2].

ثانيا: إنقسام الأطراف القانونية لعدم التوافق بين الفلسطينيين

الانقسام الفلسطيني هو الوضع الذي يشهده الفلسطينيون حيث يوجد تشظي وتنافس سياسي بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، يتمثل الانقسام الفلسطيني في الانقسام السياسي والإداري بين حكومتين فلسطينيتين إحداهما في الضفة الغربية تتحكم بها السلطة الوطنية الفلسطينية المعروفة باسم "السلطة الوطنية الفلسطينية" أو "السلطة الفلسطينية"، والأخرى في قطاع

[1] **ياسين السيد وآخرون**، الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2009، ص152.

[2] **شوفاني الياس**، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996، ص76.

غزة تتحكم بها حركة "حماس"، الانقسام الفلسطيني بدأ في عام 2006 عندما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكلت حكومة فلسطينية برئاسة حماس، وفي العام التالي اندلعت اشتباكات عنيفة بين حماس والسلطة الوطنية الفلسطينية وأدت إلى فرض سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007، منذ ذلك الحين تظل الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما تسيطر حماس في قطاع غزة[1].

الانقسام الفلسطيني يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق وحدة الفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وموحدة، يؤثر الانقسام على القدرة الفلسطينية على التفاوض مع إسرائيل وتحقيق توافق داخلي على الاستراتيجيات والأهداف، بالإضافة إلى ذلك يعيق الانقسام الفلسطيني الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى حل سلمي ودائم للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى مر السنوات تمت محاولات عديدة للمصالحة والتوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام الفلسطيني، ولكن حتى الآن لم تحقق نتائج جوهرية، وتتواصل الجهود الدولية والإقليمية والفلسطينية المحلية للتوصل إلى تفاهمات وحلول

للانقسام الفلسطيني، وذلك من أجل تحقيق الوحدة الفلسطينية والتمكن من مواجهة التحديات والتحقق من حقوق الشعب الفلسطيني.

المطلب الثاني:

التحديات الأمنية والاقتصادية

يفرض الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تحديات أمنية واقتصادية كبيرة لكلا الطرفين المعنيين الفلسطيني والإسرائيلي، ولهذه القضايا تأثير مباشر على أمن واستقرار المنطقة وعلى حياة الفلسطينيين والإسرائيليين بشدة فضلا عن الاقتصادات والمجتمعات المحلية[2].

[1] **العثمان عثمان**، مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت –لبنان–، 2013، ص140.

[2] **محسن محمد صالح**، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، طبعة مزيدة ومنقحة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص65.

الفرع الأول: تواصل اللاأمن بين أطراف النزاع لعدم الاستجابة لوقف إطلاق النار

رغم الجهود الدبلوماسية المتكررة لوقف إطلاق النار والهدنة، ظلت أعمال العنف والاشتباكات المسلحة بين الطرفين متكررة، فمن ناحية واصلت إسرائيل عملياتها العسكرية وهجماتها الجوية ضد التنظيمات الفلسطينية المسلحة وخاصة في قطاع غزة، ومن ناحية أخرى كثفت المنظمات الفلسطينية هجماتها الصاروخية وعمليات إطلاق النار ضد المدنيين الإسرائيليين.

أولا: استمرار العنف بين الجانبين

إن العنف ما زال يستمر بين الفلسطينيين والإسرائيليين أي النزاع الفلسطيني الإسرائيلي قضية معقدة تتضمن عدة عوامل سياسية وتاريخية واقتصادية وثقافية، ومن الصعب تقديم حل شامل لهذا النزاع الطويل الأمد في إطار هذه الإجابة، ومع ذلك فإن استمرار العنف يعكس العدم تحقيق التقدم المطلوب في إحلال السلام والتوصل إلى حل نهائي[1]. من العوامل التي تساهم في استمرار العنف بين الجانبين، ومنها:

أ. **الانقسام السياسي والقيادة الضعيفة:** الانقسام السياسي بين الفلسطينيين وعدم وحدة الرؤية والقيادة يؤثر سلبا على جهود التوصل إلى حل سلمي، وجود عدة فصائل فلسطينية متنافسة يصعب عملية التفاوض وتحقيق التوافق الداخلي.

ب. **الاستيطان الإسرائيلي:** يعد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس الشرقية عاملا مهما يساهم في استمرار التوترات والعنف، يعتبر البناء والتوسع في المستوطنات الإسرائيلية انتهاكًا للقانون الدولي ويعرقل جهود التوصل إلى حل سلمي.

ت. **الفقر والبطالة والانعدام:** يعاني الكثير من الفلسطينيين من ظروف اقتصادية صعبة، مثل الفقر وارتفاع معدلات البطالة وقلة الفرص الاقتصادية، يمكن أن يؤدي الانعدام وعدم الاستقرار الاقتصادي إلى تصاعد العنف والاحتجاجات.

[1] **أبو زيد عبد الناصر**، الأمم المتحدة بين الإنجاز والإخفاق، دار النهضة العربية، مصر، 2008، ص98.

ث. الانعزالية وعدم الثقة: تزداد الانعزالية وعدم الثقة بين الجانبين كلما تصاعدت التوترات والعنف، إن عدم وجود قنوات فعالة للتواصل والثقة المتبادلة يعيق جهود التوصل إلى تسوية سلمية[1].

لحل هذا النزاع المستعصي، يجب أن يتم التركيز على تعزيز التفاهم والحوار بين الجانبين، وتعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ينبغي أن تتضمن الجهود المبذولة رغبة صادقة للتفاوض والتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة تلبي مطالب الجانبين وتحقق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، يجب أيضا معالجة القضايا الأساسية التي تسهم في العنف، مثل الاستيطان، وتحسين ظروف الحياة للفلسطينيين وتوفير فرص اقتصادية وتعليمية للشباب، وتلعب المجتمعات الدولية دورا هاما في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة ويجب على المجتمع الدولي تكثيف جهوده للوساطة والتوسط في النزاع ودعم جهود التسوية السلمية، يمكن أن تسهم المنظمات الدولية والدول الراعية في تعزيز الثقة بين الجانبين وتقديم الدعم اللازم لتحقيق السلام[2]، إن تحقيق السلام الشامل والمستدام في الشرق الأوسط يتطلب تضافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية، وعمل مستمر لتحقيق التوافق والعدالة وتحسين الظروف المعيشية لجميع المعنيين.

ثانيا: عدم التوصل الى حل نهائي بين الأطراف المتنازعة

رغم الجهود المتواصلة لتحقيق وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أنه يشهد استمرار التصعيد العنيف وعدم الالتزام بشكل كامل بوقف إطلاق النار، وعندما يحدث تصعيد عنيف بين الجانبين تتم محاولات عديدة للوصول إلى هدنة أو وقف إطلاق نار للحد من العنف والخسائر البشرية، وقد شهدت المنطقة عدة هدنات واتفاقيات لوقف إطلاق النار على مر

[1] **أبو زيد عبد الناصر**، الأمم المتحدة بين الإنجاز والإخفاق، مرجع سابق، ص102.

[2] **الغزاوي زايد علي زايد**، المنظمات الدولية، دار مكتبة الجامعة، الإمارات العربية المتحدة، 212، ص54.

السنين، ولكنها لم تكن دائمة وشاملة بشكل كاف، تتأثر جهود تحقيق وقف إطلاق النار بعدة عوامل، بما في ذلك[1]:

أ. **إنعدام الثقة بين الطرفين:** الثقة المتبادلة بين الأطراف المتنازعة غالبًا ما تكون ضعيفة، وهذا يجعل من الصعب على كل جانب أن يعتبر الآخر جدياً في التزامه بوقف إطلاق النار ،فالثقة هي محور كل شيء ومعضلة السلام في العالم هو إنعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة

ب. **الانقسام السياسي:** وجود انقسامات سياسية داخل الفلسطينيين والإسرائيليين يجعل من الصعب تحقيق الاتفاقات والتزامات قوية ومستدامة.

ت. **تصاعد التوترات والانتقام:** في بعض الأحيان، يؤدي التصعيد العنيف والانتقام إلى تفاقم العنف وتعطيل جهود تحقيق وقف إطلاق النار المستدام.

ث. **الأجندات السياسية والاستراتيجية:** قد تتداخل الأجندات السياسية والاستراتيجية للأطراف المتنازعة مع جهود تحقيق وقف إطلاق النار، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق شامل ومستدام.

مع ذلك، يجب على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المعنية العمل بجد لتعزيز وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وتحقيق السلام في المنطقة، ينبغي أن تتضمن الجهود الدولية التوسط والوساطة بين الأطراف المتنازعة والعمل على إيجاد آليات لضمان الالتزام بوقف إطلاق النار ومراقبته[2]، يجب أن يتحمل الجانبان المسؤولية الكاملة في تخفيف التوترات والعنف والعمل بجد للتوصل إلى حل سلمي يحقق السلام والأمن لكلا الشعبين.

[1] **بن محي الدين إبراهيم**، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، 2017، ص79.

[2] **بن محي الدين إبراهيم**، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية، مرجع نفسه، ص89.

الفرع الثاني: فشل المنظمة الأممية في إيجاد حل جذري للنزاع

لقد كان فشل الأمم المتحدة في إيجاد حل جذري للنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني أمرا مؤسفا، على الرغم من الجهود الدبلوماسية المتواصلة والقرارات الصادرة عن المنظمة الدولية، ويعود ذلك الفشل إلى عدة أسباب رئيسية: التعقيد والتشابك التاريخي للنزاع وافتقار التوافق الدولي، عدم التزام الأطراف المتنازعة، الانقسامات الداخلية الفلسطينية، وبالتالي رغم إصرار الأمم المتحدة على إيجاد حل سلمي، إلا أن هذه التحديات المتشابكة أحبطت جهودها وجعلت من تحقيق تسوية دائمة للصراع هدفا صعب المنال حتى الآن، يعد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني واحدا من أكثر الصراعات تعقيدا وشدة في العالم، وهو يركز على الصراع بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل ويشمل القضايا السياسية والثقافية والاقتصادية والدينية، وعلى مدار العقود الماضية تدخلت الأمم المتحدة عدة مرات لحل هذا الصراع ولا سيما من خلال أحد أجهزتها الرئيسية وهو مجلس الأمن، المسؤول عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين[1].

يتمتع مجلس الأمن بصلاحيات واسعة تشمل اتخاذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء وفرض عقوبات واستخدام القوة العسكرية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، منذ تأسيس إسرائيل عام 1948 شهد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تدخلات متعددة من مجلس الأمن، ولكن لم يتم التوصل إلى حل جذري ودائم ينهي هذا النزاع المستمر، فقد انتهجت الأمم المتحدة مجموعة متنوعة من الجهود لحل النزاع بما في ذلك إصدار قرارات واستضافة مفاوضات وإرسال بعثات سلام، ومع ذلك فإن قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى حلول جذرية تعاني من عدة تحديات.

أحد التحديات الرئيسية تكمن في حق النقض الذي يحتفظ به الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، يعني هذا أن أي قرار مجلس الأمن يمكن أن يتعرض للرفض من قبل أي من هذه الدول الخمس حتى لو حظي بتأييد الأعضاء الآخرين، هذا الحق الخاص للدول الخمس الدائمة يمكن أن يعوق اتخاذ الإجراءات القوية والفعالة لحل النزاع، بالإضافة إلى ذلك

[1] مجلس الأمن هو هيئة تابعة للأمم المتحدة تتألف من 15 عضوا، من بينهم خمس دول دائمة العضوية، وهي الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، وعشرة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم لفترة محددة.

هناك تحيز سياسي وتوترات جيوسياسية تؤثر على عمل مجلس الأمن في هذا الصدد، الدول الأعضاء في المجلس الأمن لديها مصالح وآراء متباينة في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا يعكس التحديات السياسية التي تواجه أي جهود للتوصل إلى حل عادل وشامل.

على مر السنوات، تم تقديم العديد من القرارات المتعلقة بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مجلس الأمن، بعض هذه القرارات تنص على وقف إطلاق النار وإنهاء الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين أن البعض الآخر يدعو إلى المفاوضات وتحقيق التسوية السلمية، ومع ذلك تم تعطيل تنفيذ هذه القرارات بسبب العراقيل السياسية والتصويت المنقسم في المجلس، يجب أن نلاحظ أن مجلس الأمن ليس الجهة الوحيدة المسؤولة عن حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، هناك جهود متعددة تبذل على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية لتعزيز الحوار والتفاوض وتحقيق السلام، والجهود الدبلوماسية والتواصل المستمر بين الأطراف المعنية تلعب دورا هاما في هذا الصدد.

على الرغم من التحديات والصعوبات، لا يزال مجلس الأمن يلعب دورا هاما في تسليط الضوء على النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والتأكيد على أهمية التوصل إلى حل سلمي وعادل، إن تعاون المجتمع الدولي وتضافر الجهود لتعزيز الحوار وتحقيق التسوية الدائمة ما زالت ضرورية لتحقيق السلام في المنطقة، ومنذ تأسيس إسرائيل عام 1948 شهد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي تدخلات متعددة من مجلس الأمن، ولكن لم يتم التوصل إلى حل جذري ودائم ينهي النزاع. هناك عدة عوامل تؤثر على فعالية مجلس الأمن في هذا الصدد[1]:

أ. **حق النقض:** الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة) لديها حق النقض، وهو الحق الذي يمكنهم منع أي قرار يتخذه المجلس بغض النظر عن تأييد الأعضاء الآخرين له، هذا الحق قد أدى إلى تعثر بعض المبادرات والقرارات التي كانت تستهدف إحلال السلام في المنطقة،

[1] **ناجي البشير عمر القحواش**، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ض68.

ب. **التبعية السياسية:** الدول الأعضاء في مجلس الأمن تمثل مصالح وآراء مختلفة، وهذا ينعكس في مواقفهم وتصويتهم بشأن القضايا الفلسطينية، قد تتعارض المصالح الوطنية للدول الأعضاء مع إيجاد حلول جذرية للنزاع مما يعوق جهود المجلس في هذا الصدد.

ت. **التوترات الجيوسياسية:** النزاع الفلسطيني الإسرائيلي يتعلق بالتوترات الجيوسياسية في المنطقة، والتي تؤثر على دور مجلس الأمن في اتخاذ قرارات فعالة، ووجود مصالح متنازعة بين الدول الأعضاء والتأثيرات الإقليمية يجعل من الصعب تحقيق توافق شامل داخل المجلس.

على الرغم من هذه الصعوبات، ما زال مجلس الأمن يشكل المنصة الدولية الرئيسية لمناقشة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي واتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق السلام والأمن في المنطقة، إلا أنه يحتاج إلى تعاون دولي أكثر من كافة الأطراف للتوصل إلى حلول جذرية ومستدامة للنزاع، كما يجب أن يعزز المجتمع الدولي الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية ويعمل على تعزيز الثقة وتقديم الدعم لعملية السلام[1].

علاوة على ذلك، هناك أدوات ومنابر أخرى في المنظومة الدولية التي يمكن أن تلعب دورا في حل النزاع مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، يمكن استخدام هذه المنابر للتشجيع على العدالة وحقوق الإنسان والترويج لحل سلمي وعادل للنزاع، كما يجب أن يستمر العمل الدولي والدبلوماسي على قدم وساق للتوصل إلى حل جذري للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي.

[1] **بومعزة نوارة**، سلطة مجلس الأمن في تكييف العدوان والمسؤولية المترتبة عنه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دولي إنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016، ص43.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حول جهود منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي توصلنا إلى كشف المسائل التي يطرحها هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية العامة، تم دراستها وتحليلها واقتراح توصيات لها.

ومن أهم وأوائل الملاحظات التي تم التطرق إليها هي الإطار العام والسياق التاريخي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، فقد لاحظنا أن دراسة هذا النزاع تتطلب فهما عميقا للتطورات التاريخية والسياسية التي أسهمت في تشكيله، وهذا السياق التاريخي يشمل الأحداث الرئيسية منذ بداية القرن العشرين الى يومنا هذا، حيث تأثرت المنطقة بالتداعيات الاستعمارية وقيام دولة إسرائيل وكذا وبالنزاعات المتعاقبة وجهود الوساطة المختلفة لإيجاد حل للنزاع.

أما بالنسبة للمسألة الثانية التي عالجناها في هذه الدراسة فهي المبادرات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم بين الفلسطينيين والإحتلال الإسرائيلي قبل وبعد إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، فبعد معالجتنا لهذه المسألة توصلنا الى أن منظمة الأمم المتحدة لعبت دورا حيويا في إيجاد حلول للتسوية و ذلك من خلال إصدار عدت قرارات ومن بين هذه القرارات نجد قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن الدولي، حيث ركزت الأمم المتحدة قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية على التوسط في النزاع من خلال قرارات الجمعية العامة ومن قرار التقسيم لعام 1947، أما بعد إنشاء المنظمة التحرير الفلسطينية فقد دعمت منظمة الأمم المتحدة حقوق الفلسطينيين وأصبحت كمنصة للتفاوض من خلال قرارات مجلس الامن الدولي مثل القرار "242" لعام 1967 والقرار "338" لعام 1973، مما ساهم في تعزيز الجهود المبذولة من طرفها لتحقيق حل سلمي للنزاع القائم في المنطقة.

وقمنا بإبراز مدى مساهمة المنظمة الأمم المتحدة في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك من خلال التطرق لعملية السلام الرباعية وإعلان خريطة الطريق، أين أطلقت اللجنة الرباعية خريطة الطريق للسلام في عام 2003، التي تضمنت خطة عمل تهدف الى حل إعتماد الدولتين وإنهاء النزاع الفلسطيني الاسرائيلي بحلول عام 2005، والذي جمع ممثلين من الجانبين الفلسطيني

والإسرائيلي برعاية اللجنة الرباعية، هذه الجهود سعت الى تحقيق تقدم ملموس نحو السلام في المنطقة، غير أن ذلك لم يتحقق بحلول سنة 2005

كما تعرضنا أيضا في هذه الدراسة الى التحديات التي واجهت الأمم المتحدة في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تنوعت هذه التحديات بين السياسية، الأمنية، والاقتصادية، من الناحية السياسية واجهت الأمم المتحدة صعوبات في تحقيق توافق بين الأطراف المتنازعة بالإضافة الى التدخلات الخارجية والضغوط السياسية من بعض الدول الأعضاء التي تعرقل جهود الوساطة، أما من الناحية الأمنية أدت التصعيدات العسكرية المتكررة والهجومات الإرهابية الى زيادة التوتر وتعقيد مسارات التفاوض، أما بالنسبة التحديات الاقتصادية فقد أثرت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في المناطق الفلسطينية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما جعل من الصعب تنفيذ خطط التنمية والاعمار كجزء من عملية السلام، إضافة الة ذللك فشل الأمم المتحدة في فرض تنفيذ القرارات التي صدرت عنها بشأن النزاع، حيث لم تستطع ضمان التزام الأطراف المعنية (إسرائيل) بتطبيق بنود هذه القرارات والاتفاقيات، كما أن عدم قدرة المنضمة على معالجة الصراع وتعزيز حالة الثقة بين الأطراف المتنازعة ساهم في استمرار حالة الجمود والتوتر.

وعلى ضوء ما بيناه من خلال دراستنا هذه يمكن أن نستخلص مجموعة من نتائج التي وهي:

- أن الأمم المتحدة تمكنت على مر السنين من تحقيق بعض التهدئة والتقليل من حدة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال جهود الوساطة والمفاوضات والضغط الدولي، وذلك من خلال تقريب وجهات النضر بين الأطراف المتنازعة عبر لقاءات ومفاوضات مستمرة، كما استخدمت الضغط الدولي لحث الأطراف المتنازعة الالتزام بالهدنات ووقف التصعيد.

- أصدرت الأمم المتحدة عدة قرارات عبر مجلس الامن والجمعية العامة تعترف فيها بحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وتحديد الحدود على أساس خطوط عام 1967، و من بين القرارات قرار الجمعية العامة رقم "194" الذي يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، و كذا قرار مجلس الامن رقم "242" الذي دعى إسرائيل الى

الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967، تعكس التزام المجتمع الدولي بالعمل نحو حل عادل ودائم للنزاع.

– لعبت اللجنة الرباعية للشرق الأوسط دورا هاما في دعم هذه الجهود، حيث أطلقت مبادرات منها عملية السلام وخريطة الطريق ومؤتمر أنابوليس في عام 2007، وهذه المبادرات ساهمت في تعزيز المفاوضات المباشرة بين الأطراف المتنازعة، كما ساهمت هذه الجهود في تعزيز فعالية القرارات الدولية المتعلقة بإيجاد حل للنزاع.

– تفعيل دور المحكمة الجنائية من خلال محاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب و جرائم الإبادة، عن طريق المحكمة الجنائية الدولية يساهم في ردع الأطراف المتنازعة عن ارتكاب المزيد من الانتهاكات، هذا الدور الفعال للمحكمة الجنائية الدولية يساهم في توفير الانصاف للضحايا ويعزز الثقة في النظام الدولي.

ومن خلال دراستنا لموضوع جهود منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي توصلنا إلى ضرورة تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن من خلالها تفعيل جهود منظمة الأمم المتحدة في تسوية النزاع القائم في الأراضي الفلسطينية وهي كاالأتي:

– إنشاء ألية دائمة للوساطة تحت إشراف الأمم المتحدة تضم ممثلين عن الدول المحايدة والمجتمع الدولي لضمان استمرارية الحوار وتخفيض التوترات.

– وجوبإدخال إصلاحت ألية تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة عن طريق إنشاء لجنة دولية مختصة بمراقبة الامتثال وفرض العقوبات على أي انتهاكات لهذه القرارات.

-إصدار قرار من مجلس الامن لإحالة النزاع الى المحكمة الجنائية الدولية، مع تشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة لجمع الحقائق وذلك لضمان الإجراءات القانونية والمساءلة الدولية للأطراف المعنية بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

قائمة المراجع

القرأن الكريم

أولا: باللغة العربية

1. **أبو زيد عبد الناصر**، الأمم المتحدة بين الإنجاز والإخفاق، دار النهضة العربية، مصر، 2008
2. **أحمد قريع**، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى أنابوليس، مفاوضات أنابوليس 2007-2008، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2014
3. **الخالدي رشيد**، الاتحاد السوفياتي وكامب ديفيد، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980
4. **الغزاوي زايد علي زايد**، المنظمات الدولية، دار مكتبة الجامعة، الإمارات العربية المتحدة، 2012

I. الكتب

5. **الكيالي عبد الوهاب**، تاريخ فلسطين الحديث، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1990
6. **المخادمي رزيق عبد القادر**، مشروع الشرق الأوسط الكبير، الحقائق والأهداف والتداعيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
7. **المديني توفيق**، العرب وتحديات الشرق الأوسط الكبير، سلسلة دراسات (53)، مشروعات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2010
8. **اوليه جان ايف**، لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين 1948-1951 (حدود رفض العرب)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991
9. **بعيل مئير**، دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، مواقف إسرائيلية هل يوجد حل للقضية الفلسطينية؟ ترجمة غازي السعدي، دار الجليل للنشر والتوزيع، عمان، 1983
10. **خيري يوسف مريكب**، التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
11. **ربيع محمد الدنان، و أخرون**، يوميات معركة طوفان الأقصى و العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ،مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت-لبنان،2024

12. **زعيتر أكرم،** القضية الفلسطينية، ط3، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، نابلس، 1986

13. **زياد شفقان الضرابعة،** الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد الى خارطة الطريق، دار الجامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011

14. **سعيد طلال الدهشان،** كيف نقاضي إسرائيل المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائهم بحق الفلسطينيين، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت،2017

15. **سيدني بيلي،** الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ترجمة إلياس فرحات، طبعة 1، دار الحرف العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1992

16. **شراب ناجي صادق، أبو نحل،** أسامة محمد، الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني

17. **شوفاني الياس،** الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996

18. **شيف زئيف وايهود يعاري،** "انتفاضة"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 1991

19. **صالح صائب الجبوري،** محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014

20. **عاشور موسى،** الاستيطان في ضوء القانون الدولي –حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجا–، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014

21. **عبد الخالق،** الجرائم الدولية –دراسة تأصيلية للجرائم ضد الإنسانية والسلام وجرائم الحرب، القاهرة، 1989

22. **عبد الغني سلامة،** الاستراتيجية الفلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية

23. **عبد الفتاح بيومي حجاري،** قواعد أساسية في نظام محكمة الجزاء الدولية، دار الفكر العربي، الإسكندرية، 2006

24. **عبد المنعم واصل،** الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002

25. **عيسى صوفان القروي،** فلسطين وأكذوبة بيع الأرض ، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، فلسطين، 2004

26. **غازي حسين،** الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003،

27. **كوانت وليمن ترجمة حازم صاغية،** "كامب ديفيد: السياسة وصنع السلام"، دار المطبوعات الشرقية، بيروت، 1988

مارتن غرينيش، تيري أكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، طبعة 2، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008

28. **محسن صالح،** القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012

29. **محسن صالح،** المقاومة الفلسطينية إذ تجدد شرعيتها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فلسطين، 2021.

30. **محسن صالح،** ملخص التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2018

31. **محسن محمد الصالح،** القضية الفلسطينية خلفياتها وتطوراتها المعاصرة، طبعة2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012

32. **محسن محمد صالح**, حقائق و ثوابت في القضية الفلسطينية رؤية إسلامية (الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية),مركز الزيتونية للدراسات والإستشارات, بيروت 2020,

33. **محسن محمد صلح،** فلسطين (دراسات منهجية في القضية الفلسطينية)، مركز الاعلام العربي، مصر، 2003

34. **محمد بوسلطان،** مبادئ القانون الدولي العام، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

35. **مطانيوس حبيب،** الإتحاد الأوروبي وحل أزمة الشرق الأوسط، دراسات إستراتيجية، جامعة دمشق، المجلد 13، العدد 17، تموز 2004

36. **ناظم محمد بركات**، موقف القانون الدولي من الاستيطان الإسرائيلي في القدس، جامعة اليرموك

37. **هيكل محمد حسين** ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل،سلام الأوهام ، أوسلو وما قبلها وما بعدها، الجزء3،طبعة7،القاهرة،2000

38. **هيكل، محمد حسنين**، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق للنشر، الجزء 1، القاهرة، 1996.

39. **ياسين السيد وآخرون**، الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية، مكتبة الأسرة، القاهرة، 20

II. الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ. الأطروحات الدكتوراه

1. بن محي الدين إبراهيم، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين دراسة قانونية تطبيقية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في حقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، 2017

2. بومعزة نوارة، سلطة مجلس الأمن في تكييف العدوان والمسؤولية المترتبة عنه، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون دولي إنساني وحقوق الإنسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2016

ب. المذكرات الجامعية

1. أبو جعفر، أحمد حسن محمد، دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181، 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، مذكرة النيل شهادة ماجيستر في القانون العام، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2008

2. إياد جالد إسماعيل هنا، واقع تطبيق قرارات منضمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الأقصى، فلسطين، 2016

3. بلال محمد صالح إبراهيم، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، رسالة ماجيستر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010

4. بوكراس محمد، اتفاقيات أوسلو والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، مذكرة النيل شهادة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جمعة الجزائر 1، 2013/2012

5. خلفة الله صبرينة، جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون والقضاء الدوليين الجنائيين، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007

6. دحمان زبيدة شاكم زهرة، اتفاقية أوسلو وانعكاساتها على القضية الفلسطينية (1993-1994)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2016/2015

7. عطا حسين عطية رميلات، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (194) بين النظري والتطبيق، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية، معهد الدراسات الإقليمية، جمعة القدس، 2013

8. محمد هشام محمد إسماعيل، موقف الاتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009، مذكرة النيل شهادة الماجستير، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر، 2011

9. مراغنية خولة قديري مارية، موقف الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية (2015/1993)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، نضام سياسة مقارنة وحكم راشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017/2016

10. ناجي البشير عمر القحواش، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين نموذجا)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2015

III. المقالات والمداخلات الجامعية

أ. المقالات الأكاديمية

1. **أحمد سعيد نوفل،** "توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القظية الفلسطينية"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 25، 2003، ص ص 39-60.
2. **الخالدي وليد،** "آفاق السلام في الشرق الأوسط"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 13، العدد 52، 2002، ص ص 5-16.
3. **حاتم محمد ديب شاهين،** "قراءة في قرار الجمعية العمة رقم181الصادر 1947/11/29"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 14، عدد 21، 2023، ص ص 52-77.
4. **رحوي خير الدين، أبورحمة منير،** ا"لسياسة الامريكية تجاه القدس في قرار مجلس الامن رقم242 لسنة1967، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، العدد 10، 2019، ص ص 325-340.
5. **زواوي سعاد،** "انعكاسات اتفاقية كامب ديفيد 1978 على الصراع العربي الإسرائيلي وعلى القضية الفلسطينية"، المجلة العربية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 13، عدد 1، 2021، ص ص 591-600.
6. **شراب ناجي صادق أبو نحل، أسامة محمد،** "الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني"، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد 20، العدد 2، 2012، ص ص 397-424.
7. **شيباني فاتح،** "اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف"، مجلة الروق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 6، العدد 1، 2020، ص ص 25-49.
8. **عقد محمد صلاح،** الإدارة الأمريكية الراعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 4، العدد 1، 2020، ص ص 11-36.

9. **فراج خالد،** "الانتفاضة الأولى: الأمل وخيبة الأمل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد28، العدد 110، 2017، ص ص 53-77.

10. **قحطان عدنان أحمد،** خارطة الطريق على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي إلى أين؟، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 38، 2021، ص ص 53-66.

11. **قندوز رياض،** "موقف الأمم المتحدة المتعلقة بطوفان الأقصى خلال ال200 يوم من الحرب الإسرائيلية"، مجلةالمعيار، مجلد28، عدد3، 2024، ص ص 175-200

12. **مبرك محمد،** "التسوية السلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من المنظور الدولي"، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، عدد5، 2018، ص ص 92-119.

13. **مطانيوس حبيب،** "الإتحاد الأوروبي وحل أزمة الشرق الأوسط (دراسات إستراتيجية)"، جامعة دمشق، المجلد 13، العدد 17، 2004.

14. **نوفل ممدوح،** "عملية السلام بعد عقد قمة كامب ديفيد الثانية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 11، العدد 43، 2001 ص ص 85-100.

ب. المداخلات

نايف أبو خلف، اللجنة الرباعية بين الإحتواء الأمريكي والمور الأوروبي (قراءة مستقبلية في دورها)، ورقة عمل مقدمة للمركز الفلسطيني للديموقراطية والدراسات في مؤتمره السنوي الثالث بعنوان: "المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية"، تم انعقاده في 2009/03/28، فندق البيست ايسترن رام الله.

IV. المواثيق والنصوص القانونية الدولية

1. الاتفاقيات الدولية

ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945، المنعقد بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيز النفيذ في 24 أكتوبر 1945، إنضمت اليه الجزائر في 1962.

اتفاقية كامب ديفيد، بين مصر وإسرائيل، تم التوقيع عليها في 17سبتمبر 1978.

اتفاقية أوسلو، بين منضمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم التوقيع عليها في 13 سبتمبر 1993.

2. القرارات الدولية

أ. قرارات مجلس الامن الدولي

1. **قرار مجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 242**، الصادر في 22نوفمبر1967، الذي ينص على الوضع في الشرق الأوسط، وثيقة رقم S/RES/242.
2. **قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 338**، الصادر في 22 أكتوبر 1973، الذي ينص على وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط، وثيقة رقم S/RES/338.
3. **قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1397**، الصادر في 12 مارس 2002، الذي ينص على إقامة دولة فلسطينية، وثيقة رقم S/RES/1397.
4. **قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1515**، الصادر في 12 نوفمبر 2003، الذي ينص على تأييد "خريطة الطريق" التي وضعتها اللجنة الرباعية، وثيقة رقم S/RES/1515.
5. **قرار مجلس الأمن الدولي التابع اللأمم المتحدة رقم 2728**، الصادر في 25 مارس 2024، الذي ينص على وقف إطلاق النار في حرب غزة، وثيقة رقم S/RES/2728.

ب. قرارات الجمعية العامة

1. **قرار الجمعية العامة التابعة الأمم المتحدة رقم 181**، الصادر بتاريخ 29 نوفمبر 1947، الذي ينص على خطة تقسيم فلسطين، وثيقة رقم A/RES/181.
2. **قرار الجمعية العامة التابعة الأمم المتحدة رقم 194**، الصادر في 11 ديسمبر 1948، الذي يتضمن الحق والقبول للجوء اللاجئين الفلسطينيين وعودتهم الى ارض بلادهم وثيقة رقم A/RES/194.

V. وثائق أخرى

1. مؤتمر لندن المنعقد في 23 يونيو 2002، لدعم عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.
2. مقابلة كرايسز جروب مع غسان الخطيب، وزير العمل والتخطيط والصحة السابق في السلطة الفلسطينية، ران الله، أيار / مايو 2006.
3. مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط هو مؤتمر دولي عقد في مدينة أنابوليس في كلية البحرية الأمريكية في ولاية ماريلاند بالولايات المتحدة في 27 نوفمبر 2007.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية :

a) Ouvrage en francais :

1. **Amnesty international**, Israël , territoires occupés , autorité palestinienne (une année d'intifada) les éditions francophones , paris , 2001.

1-article :

1. **Myriam benraad** , du (déluge d'al AQSA à glaive de fer) : un périlleux engrenage de la vengeance au proche –orient , note d'actualité N628/janvier , centre français de recherche sur le renseignement , 2024.
2. **-Marie jo parbot,** les origines du conflit isrelo-palestinien comprendre son epoque par l'histoire association France palestine solidarité,2008

2- autre document:

1. **-SEM Olivier maes ,**débat de l'assemblée générale des nations unies conformément à la résolution76/262 la réunion du conseil de sécurité le22décembre 2023, new york,2024.

B) Ouvrage en anglais :

1.The jewish plan for palestine , agency of palestine to the U-N-S-C on Palestine, Jerusalem,1947.

1-Doctoral disserttions :

Ardi Imseis, the United nations and the questions of Palestine: a study in international legal subalternity, this dissertation is submitted for the degree of doctor of philosophy, Fitzwilliam college, university of Cambridge, September 2018.

2-Magazine:

- Loren s neal ,"the roots of the isreali-palestenian conflict :1882-1914", honors projects, lllinois weslegan university , 27,1995.

3-Report :

- 1 Foundation for middle east peace , "report on Israeli settlements in the occupied Palestinian(206), Washington,D.C,February ,1994.

Site :

1. https://www.alzaytouna.net/
2. **https://www.prc.ps//**
3. https://www.trtarabi.com/expliners:.
4. https://fanack.com/ar/arab
5. https://www.aa.com.tr/ar/.
6. https://www.aljazeera.net/encyc/
7. https://www.hrw.org//
8. https://www.lorientlejour.com
9. Https://www.oxfamfrance.com
10. https://www.unrwa.org/ar
11. www.wafainfo.pd/
12. https://www.tandfonline.com/ .
13. https://www.asjp.cerist.dz/en

14. https://ar.wikipedia.org/wiki/
15. https://www.aljazeera.net/
16. https://www.asjp.cerist.dz

الفهرس

contents

﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا﴾ 2

مقدمة.....6

الفصل الأول: 7

الإطار العام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 7

المبحث الأول: 9

جذور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي.....9

المطلب الأول: 10

السياق التاريخي للنزاع.....10

10

ثانيا: الانتداب البريطاني1917-1948: ب10

ثالثا: تأسيس إسرائيل والهجرة اليهودية1948.: 11

رابعا: حروب العرب الإسرائيلية 1948، 1956، 1967، 1973:.....11

الفرع الأول: قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية 11

الفرع الثاني: دواعي نشأة منظمة التحرير الفلسطينية 14

المطلب الثاني:.....17

مراحل تطور النزاع الفلسطيني الإسرائيلي 17

الفرع الأول: مراحل الصراع المسلح.....17

أولا: الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى (1948-1949).....18

ثانيا: حرب ستة الأيام (1967).....19

ثالثا: الانتفاضة الأولى (1987-1993).....20

رابعا: الانتفاضة الثانية (2005-2000)..... 21

خامسا: الحروب في قطاع غزة 23

الفرع الثاني: مراحل المفاوضات 26

أولا: مؤتمر مدريد للسلام (1991) 26

ثانيا: اتفاقيات أوسلو (1995-1993) 27

ثالثا: قمة كامب ديفيد (2000)..... 27

رابعا: مؤتمر طابا (2001) 27

خامسا: مبادرة السلام العربية (2002) 28

المبحث الثاني:..... 30

مبادرات الأمم المتحدة لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي..... 30

المطلب الأول: 30

مبادرات الأمم المتحدة قبل انشاء منضمة الحرير الفلسطينية..... 30

قرار الجمعية العامة رقم 181(د-2) لعام 1947: الفرع الأول 31

الفرع الثاني: قرار الجمعية العامة رقم194 (د-3) لعام 1948 34

المطلب الثاني..... 38

مبادرات الأمم المتحدة بعد انشاء منظمة التحرير الفلسطينية..... 38

الفرع لأول: قرار مجلس الامن رقم 242 (د-3) لعام 1967 وقرار رقم 338 (د-3) لعام 1973. 38

أولا: قرار مجلس الامن رقم242 لعام 1967..... 39

ثانيا: قرار مجلس الأمن رقم 338 لعام 1973..... 42

الفرع الثاني: اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978 واتفاقية أوسلو لعام 1993..... 44

أولا: اتفاقية كامب ديفيد لعام 1978..... 45

ثانيا: اتفاقية أوسلو لعام 1993 46

الفرع الثالث: قرار مجلس الأمن رقم 2728لعام 2024 49

الفصل الثاني.....1

مساهمة المنظمة الأممية في حل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي 1

المبحث الأول: 51

مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع القائم بين الفلسطينيين و الإسرائيليين 51

المطلب الأول: 51

اللجنة الرباعية و تحقيق الاستقرار و الأمن في الشرق الأوسط..... 51

الفرع الأول: مساعي الديبلوماسية تحت رعاية الأمم المتحدة 52

أولا: المقصود بالجنة الرباعية 52

ثانيا: أعضاء اللجنة الرباعية..... 54

الفرع الثاني: مهام اللجنة الرباعية 56

أولا: أهداف اللجنة الرباعية 56

ثانيا: أعمال اللجنة الرباعية..... 58

المطلب الثاني:..... 61

عملية السلام الرباعية الرامية إلى إيجاد حل سياسي للصراع..... 61

الفرع الأول: الإعلان الوزاري الرباعي 62

أولا: المقصود الإعلان الوزاري الرباعي..... 62

ثانيا: تأثير الإعلان الوزاري الرباعي على عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية 63

الفرع الثاني: خطة العمل الرباعي ومؤتمر أنابوليس 64

أولا: خطة العمل الرباعي..... 64

ثانيا: مؤتمر أنابوليس لسلام الشرق الأوسط 68

المبحث الثاني:..... 71

التحديات التي واجهت جهود الأمم المتحدة لتسوية النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين 71

المطلب الأول: 72

التحديات القانونية 72

الفرع الأول: رفض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة..... 72

الفرع الثاني: استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والانقسام الفلسطيني..... 76

أولا: استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية..... 76

ثانيا: إنقسام الأطراف القانونية لعدم التوافق بين الفلسطينيين 77

المطلب الثاني:..... 78

التحديات الأمنية والاقتصادية..... 78

الفرع الأول: تواصل اللاأمن بين أطراف النزاع لعدم الاستجابة لوقف إطلاق النار..... 79

أولا: استمرار العنف بين الجانبين..... 79

ثانيا: عدم التوصل الى حل نهائي بين الأطراف المتنازعة 80

الفرع الثاني: فشل المنظمة الأممية في إيجاد حل جذري للنزاع..... 82

خاتمة..... 49

قائمة المراجع..... 86

الفهرس 89

ملخص

عبر تاريخها ،قادت منظمة الأمم المتحدة جهود حثيثة لتسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي ، من خلال إصدارها قرارات قانونية بارزة مثل قرار 181 الداعم لتقسيم عودة اللاجئين الفلسطينيين ،وقرار242الذي طالب بإنسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، نجحت المنظمة في تأسيس اطار قانوني قوي لحل دائم،ومع ذلك تواجه هذه الجهود تحديات و تعقيدات السياسية و الانقسامات الداخلية و التوسع الاستيطاني و نجد ان الأمم المتحدة تسمتر في تعزيز المفاوضات المباشرة بين الأطراف المتحاربة وتقديم المساعدات الإنسانية لسكان فلسطين .وكذا تعزيز فكرة حل دولتين .

Summary

The UN organization plays an important and vital role in trying to compromize the conflict that is standing between palestine ans israel , so that the aim of this organization is to maintain international peace and security and because of that it assigned a group of agencies to take this responsability , them authorities and effective mechanisms to protect the international peace and security and preventing them from any harm as,like the decision of divising palestine into two states and others decisions in which it calls for stopping the israeli settlement on the palestinian soil as it also organized some negotiations between the 2 sides as an example for that we find the congress of madrid in 1991 , and the Oslo agreement , despite of the efforts that the UN made , it couldn’t definitely resolve the conflict .